مجلة جامعة الملك سعود، م ١٤، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (١)، ص ص ٩٧-١٥٤ (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م)

احتياجات التنمية من التعليم العالي:
دراسة وصفية تحليلية لقدرة التعليم العالي على تلبية احتياجات سوق العمل والطلب الاجتماعي

إبراهيم بن محمد آل عبدالله

أستاذ مساعد، قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية،

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤٢٠/١/٢٢هـ؛ وقبل للنشر في ١٤٢١/٦/١٩هـ)

ملخص البحث. تسعى هذه الدراسة إلى معرفة واقع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ومدى اتساقه مع احتياجات التنمية والطلب الاجتماعي، وكذلك التعرف على الصور والبدائل التي يمكن أن يأخذها التعليم العالي لمقابلة احتياجات التنمية والطلب الاجتماعي.

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قدمت وصفا كميا وكيفيا لمؤسسات التعليم العالي. وذلك بالرجوع إلى الإحصاءات الرسمية التي تمثل: مخرجات التعليم العام، والنمو السكاني، والطلب الاجتماعي. كذلك تشخيص القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، واحتياجات سوق العمل الحالية، وتقدير الاحتياجات المستقبلية، وإجراء الإسقاطات الحسابية لتقدير الطلب الاجتماعي في المستقبل على مؤسسات التعليم العالي.

واتضح من خلال الدراسة ما يلي:

١- سرعة النمو السكاني حيث يبلغ معدل النمو ٣.٧ سنويا، واتساع قاعدة الهرم السكاني حيث تشكل الفئة العمرية دون العشرين ٦٠٪ من إجمالي المواطنين.

٢- إن مؤسسات التعليم العالي تعمل بطاقتها الاستيعابية في الوقت الراهن، وهناك قرابة ٣٠٪ من خريجي التعليم الثانوي لم يلتحقوا بمؤسسات التعليم العالي، كذلك يتوقع أن يتضاعف الخريجون

ثلاثة أضعاف خلال السنوات العشر المقبلة، وبذلك لم تستطع مؤسسات التعليم العالي تلبية الطلب الاجتماعي في الوقت الراهن فضلا عن الطلب المتنامي في المستقبل.

٣- إن مخرجات التعليم العالي يغلب عليها التخصصات النظرية والتربوية، حيث تشكل ٧٩٪ من مجموع مخرجات التعليم العالي في السنوات الخمس الماضية، بينما الطلب في سوق العمل يتجه نحو التخصصات الفنية والعلمية التطبيقية. وبذلك، فكثير من مخرجات التعليم العالي في الوقت الراهن من التخصصات النظرية والأدبية لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل.

٤- إن القطاع الحكومي - وهو المستهلك الأول لمخرجات التعليم العالي - يتسم بالتشبع في أغلب احتياجاته الوظيفية، حتى قطاع التربية والتعليم بدأ الاكتفاء فيه في أغلب التخصصات، وبذلك يتوقع أن يستوعب معظم الخريجين في القطاع الخاص.

٥- إن العمالة الوافدة تشكل ٦٠٪ من إجمالي القوى العاملة في ١٤١٣هـ؛ ١٩٪ من هذه العمالة يحمل مؤهلا تعليما عاليا.

وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة جملة من التوصيات من أهمها، التوسع في أنماط التعليم العالي المختلفة مثل الكليات المتوسطة الشاملة، والتعليم العالي الفني، والتعليم التعاوني، والتعليم الوقفي، والانتساب الموجه، والتعليم العالي الأهلي، والتشغيل المسائي للجامعات، ومراجعة البرامج الدراسية القائمة.

أولا : الإطار المنهجي والنظري للدراسة

١- الإطار المنهجي

تهدف التنمية الاجتماعية إلى الرقي بالإنسان وتحقيق مستوى أفضل له من الرفاهية والازدهار. والتنمية البشرية هي المؤشر الحقيقي لتقدم المجتمعات ورقيها، فلم يعد تقدم المجتمعات يقاس بامتلاك الموارد أو مستوى الدخل، ولكنه يقاس بالموارد البشرية، وقدرتها على الإنتاج، ومدى امتلاكها للمعرفة والمهارات التقنية. والتنمية بمفهومها الشامل تعد حلما صعب المنال ما لم يعد لها الرجال الأكفاء والمؤهلون لقيادة التنمية والنهوض بالمجتمع. فالإنسان هو محور التنمية وأداتها.

وتولي الدول الصناعية والنامية على حد سواء اهتماما كبيرا بإعداد الكوادر الناضجة والقادرة على الابتكار والعطاء. وهذا الإعداد لا يتأتى إلا من خلال التعليم

المتواصل والتدريب المستمر لصقل القدرات وتنمية المهارات. ويعد التعليم بشكل عام، والتعليم العالي على وجه الخصوص، الوسيلة الأساس لإعداد السواعد الفتية والعقول المنتجة المبدعة.

وفي العصر الراهن أصبح التعليم ضرورة حياتية لإدارة التنمية وتطوير الإنتاج، وتنمية الابتكار والاختراع. فلم يعد التعليم يلبي رغبة اجتماعية أو ترفا ذهنيا، أو يحقق خدمة وطنية فحسب، بل أصبح مجالا رحبا للاستثمار يلبي احتياجات التنمية وشروط النهضة والرقي.

أ) مسألة البحث

شهدت المملكة العربية السعودية نهضة علمية عمت أرجاء البلاد وتمخضت عن ملايين من الطلاب والطالبات، واستطاعت المملكة أن تحقق الاكتفاء في كثير من الأعمال الإدارية والتربوية والفنية. لكن النهضة التنموية، والتقدم الصناعي، والنمو السكاني الذي تمر به المملكة، والتفجر المعرفي، والتغير التقني العالمي يحتاج إلى مواكبة من مؤسسات التعليم والتدريب.

فنجد المملكة العربية السعودية في مجال التنمية الصناعية قد خطت خطوات رائدة، حيث تعد صناعة البتروكيماويات والصناعات المساندة لها النواة الأولى في هذا الطريق، وقد تلا هذه الخطوة افتتاح عشرات المصانع الكبيرة التي تشكل ملامح المستقبل الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ولاشك أن هذا الاتجاه التنموي يحتاج إلى سواعد مدربة وعقول مبدعة قادرة على البذل والعطاء.

ومن ناحية أخرى، تشهد المملكة نموا سكانيا كبيرا، سواء في معدل المواليد أو في الهجرة الخارجية الكبيرة. وسكان المملكة يتوقع أن يتضاعفوا كل تسعة عشر عاما في ظل النمو السكاني الحالي. إضافة إلى أن المجتمع السعودي مجتمع فتي، حيث يشكل من أعمارهم دون العشرين سنة قرابة ٦٠ ٪ من المواطنين. وهذا النمو السكاني يصبح أكثر وضوحا في مخرجات التعليم العام والتي تتضاعف بشكل متسارع. وهو يحتاج إلى توسع كبير في مؤسسات التربية والتعليم.

ومن سمات هذا العصر التفجر المعرفي والتطور التقني المذهل، فكل يوم يصل العقل البشري إلى اكتشاف أو اختراع جديد يغير نمط الإنتاج وأسلوب الحياة. وهذه الثورة العلمية والتقنية تحتاج إلى متابعة سريعة ومواكبة من مؤسسات التعليم.

وهذه الدراسة تسعى إلى معرفة واقع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ومدى ملاءمته لاحتياجات التنمية ومطالب الأفراد، كذلك التعرف على الصور والبدائل التي يمكن أن يأخذها التعليم العالي لمقابلة احتياجات التنمية والطلب الاجتماعي.

وبالتحديد فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن التساؤلات الآتية :

١ـ ما واقع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟

٢ـ ما مدى قدرة التعليم العالي على تلبية الطلب الاجتماعي؟

٣ـ ما مدى الاتساق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية؟

٤ـ ما الصور والبدائل التي يمكن أن يسير فيها التعليم العالي لتحقيق احتياجات التنمية ومقابلة الطلب الاجتماعي؟

ب) أهمية الدراسة

تعد معرفة واقع التعليم العالي وإمكاناته، ومدى ملاءمته لاحتياجات التنمية وسوق العمل، وقدرته على مقابلة الطلب الاجتماعي، الخطوة الأولى لتقويمه وتطويره. وحيث إن هذه الدراسة تسعى إلى التعرف على ذلك، وتقديم بعض التوصيات والاقتراحات حول أنماط التعليم العالي الأخرى التي تتسق مع احتياجات التنمية وتلبي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، فإن لها أهميتها التطبيقية لصناع القرار وراسمي السياسات، وذلك بالاستعداد لتكييف التعليم مع مطالب التنمية وسوق العمل، بالإضافة إلى أهميتها العلمية والمعرفية.

جـ) منهج الدراسة

تتبنى الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تقدم وصفا كميا وكيفيا لمؤسسات التعليم العالي. وذلك بالرجوع إلى الإحصاءات الرسمية التي تعكس القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، ومخرجات التعليم العام، والنمو السكاني، وتقدير الطلب

الاجتماعي، بالإضافة إلى تشخيص احتياجات سوق العمل الحالية وتقدير الاحتياجات المستقبلية، وإجراء الإسقاطات الحسابية لتقدير الطلب الاجتماعي في المستقبل على مؤسسات التعليم العالي.

د) مصادر بيانات الدراسة

تعتمد الدراسة على الوصف الإحصائي الكمي، وذلك بالرجوع إلى المؤسسات التالية للحصول على بيانات الدراسة:

١- وزارة التعليم العالي، ووزارة المعارف، والرئاسة العامة لتعليم البنات، ومؤسسات التعليم الفني.

٢- وزارة التخطيط، ووزارة الخدمة المدنية، ومجلس القوى العاملة.

٣- الإسقاطات الحسابية.

هـ) مصطلحات البحث

١- التنمية. هناك تعاريف عدة للتنمية منها تعريف الحنيطي، والذي يرى أن التنمية "نمو اقتصادي مقترن بتغير نوعي للمستويات الاجتماعية والاقتصادية،" بينما يرى العمادي أن التنمية "عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وتحرير طاقاته، وتطوير كفاءاته، وإطلاق قدراته للعمل البناء، واكتشاف موارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها" [١، ص١٠].

ونقصد بالتنمية في هذه الدراسة: بناء مشروع حضاري متكامل في ظل سيادة الشريعة الإسلامية، يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، ويدعم القيم الروحية والكرامة الإنسانية في المملكة العربية السعودية.

٢- التعليم العالي. ونقصد بالتعليم العالي كل تعليم يمنح درجة علمية بعد الثانوية سواء كانت دبلوما أو بكالوريوسا. لذلك يدخل في مفهوم التعليم العالي الجامعات، والمعاهد العليا، والكليات المتوسطة، وغيرها من المؤسسات التي تمنح درجة علمية بعد التعليم الثانوي.

٣- القوى العاملة. يشير مفهوم القوى العاملة إلى تلك الفئة من السكان التي تشارك في النشاط الاقتصادي. وعادة ما تقاس القوى العاملة بالفئة العمرية التي تقع بين ١٥ و ٦٠ سنة.

٢- الإطار النظري للدارسة

سوف نستعرض في هذا الجزء بعض القضايا النظرية المرتبطة بالبحث، وذلك بمناقشة مفهوم التنمية والتطورات التي مر بها، وفلسفة التعليم العالي وأهدافه، والعلاقة بين التنمية والتعليم العالي.

أ) التنمية

مر مفهوم التنمية بتطورات وتغيرات كثيرة خلال العقود الأربعة الماضية. فقد أسهمت حركة التنمية في الدول النامية وازدهار الفكر التنموي في إعادة صياغة مفهوم التنمية. وبدأت التنمية على أنها عملية استثمار اقتصادي، ثم اتسع المفهوم ليعني التنمية الشاملة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وأخيرا ظهر مفهوم التنمية البشرية. وفيما يلي نقدم عرضا لمدلولات هذه التغيرات.

١- مفهوم التنمية الاقتصادية. انتشر مفهوم التنمية الاقتصادية في عقد الستينات من القرن العشرين، والتنمية في ظل هذا المفهوم تعني عملية الاستثمار التي تهدف إلى إحداث النمو الاقتصادي، الذي يقوم على محاولة المحاكاة للنموذج الغربي القائم على التصنيع والازدهار الاقتصادي. والتنمية بذلك تسعى إلى زيادة الاستثمار وزيادة الدخل القومي. لذا فإن مؤشرات التنمية في ظل هذا المفهوم تعتمد على القياس الكمي، مثل زيادة الإنتاج القومي gross national product (GNP) ، أو إجمالي الناتج المحلي gross domestic product (GDP) . وهذه المؤشرات تقيس بشكل مباشر التنمية الاقتصادية، لكنها لا تعطي مقياسا حقيقيا لمستوى الرفاه الاجتماعي، أو درجة مواجهة المشكلات الاجتماعية مثل الفقر والمرض وغيرهما.

والتنمية بهذا المفهوم تعاني من أوجه قصور عدة منها : أن مقاييس الناتج المحلي ومجمل الدخل القومي لا تعطي توضيحا عن علاقة التنمية أو مستوى الدخل القومي بتحسن دخل الفرد، ولا تقدم تصورا لتطور الخدمات الأساسية أو مواجهة المشكلات الاجتماعية. كذلك هذا المقياس لا يعطي تصورا لفعالية نظم الإنتاج، خاصة في الدول التي تنعم بموارد طبيعية للثروة. لذلك كان هناك حاجة إلى ظهور مفهوم أكثر دقة وملاءمة لقياس التنمية وهو مفهوم إشباع الحاجات الأساسية، [٢؟ص ص٢-٣].

٢- مفهوم التنمية لإشباع الحاجات الأساسية. أدت الأحداث والاضطرابات التي واكبت التنمية في عقد السبعينات ميلادية، نتيجة اتساع دائرة الفقر وتدني مستوى الخدمات في كثير من الدول، وزيادة التفاوت الاجتماعي، إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية أكثر شمولية من المفهوم السابق. فالتنمية لا تعني فقط تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، ولكنها تعني تغييرات في البنية الاجتماعية والاقتصادية من أجل رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ومواجهة مشكلة الفقر، والمرض، ومظاهر التخلف. لذلك، أعيد تحديد مفهوم التنمية على أنها " عملية تهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة والقضاء على ظواهر الفقر والتخلف وإحداث نوع من العدالة في توزيع الدخل القومي." [٣، ص ص١٩-٢٠].

وقد أسهم المفهوم الجديد في بلورة رؤية شمولية لعملية التنمية تجعل من الإنسان محور اهتمامها، وليس الدخل القومي أو إجمالي الناتج المحلي. لذا فالتنمية تسعى في أولوياتها إلى إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، والتي تتضمن الغذاء، والكساء، والسكن، والصحة، والتعليم، وتنمية قدرات الفرد، وإكسابه المهارات والخبرات التي تساعده على العمل، والإنتاج، والمشاركة الفاعلة في تسيير دفة التنمية. ويقوم مفهوم التنمية الذي ينطلق من الحاجات الأساسية على ثلاث ركائز رئيسة هي:

١- توفير الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع والقضاء على الفقر، والتوازن في المشاريع التنموية بين الريف والحضر.

٢- توفير العمل لكل قادر للمشاركة في مسيرة التنمية، والعمل على تنمية الأفراد وتطوير قدراتهم لرفع مستواهم المعيشي.

٣- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وتضييق التفاوت الاجتماعي بين أفراد المجتمع [٣، ص ص٢٠-٢٢].

٣- مفهوم التنمية البشرية. يرتكز مفهوم التنمية البشرية على أن الإنسان هو الثروة الحقيقية للأمم والمجتمعات، وبذلك فهو محور التنمية وغايتها. وتقوم فلسفة التنمية البشرية على "عملية توسيع خيارات البشر،" وهذه خيارات غير محدودة أو جامدة ولكنها تتغير عبر الزمان وتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وتتضمن هذه الخيارات مستوى جيدا من الدخل، وزيادة التعليم والتدريب، وارتفاع توقعات الحياة نتيجة تحسن الرعاية الصحية، والحفاظ على بيئة سليمة صحية، والعيش في جو من الحرية السياسية يحافظ فيه على حقوق الإنسان المشروعة.

بدأ مفهوم التنمية البشرية في الذيوع والانتشار في ١٩٩٠م، نتيجة تبني برنامج الأمم المتحدة للإنماء هذا المفهوم، حيث أعد القائمون على هذا البرنامج مقياسا لهذا المفهوم، وأعدوا تقريرا سنويا حول مستوى التنمية البشرية في العالم.

ويتكون هذا المقياس من ثلاثة عناصر أساسية هي:

١- العيش حياة طويلة خالية من العلل.

٢- الحصول على المعرفة.

٣- توافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق [١، ص ص٥-١٣].

يعكس انتشار مفهوم التنمية البشرية تحولا كبيرا في الفكر التنموي، حيث لم يعد مستوى الإنتاج والاستثمار الرأسمالي معيارا للتنمية، ولكن المعيار هو الاستثمار في البشر من خلال التعليم، والتدريب، وتنمية القدرات والمهارات والاتجاهات البناءة، والانتفاع بهذه القدرات المكتسبة في البناء والعطاء في أجواء من الحرية السياسية، واحترام كرامة الإنسان وحقوقه المشروعة.وبهذا، فالتنمية في ظل هذا المفهوم لا تنظر للإنسان على أنه مورد من موارد الإنتاج أو وسيلة للتنمية ينبغي الاهتمام به وتطويره من أجل تحسين

المستوى الاقتصادي وزيادة الإنتاج فقط. ولكن المفهوم الجديد ينظر إلى الإنسان على أنه وسيلة التنمية وغايتها، فالتنمية بالإنسان وللإنسان. وبذلك لا تهدر حقوقه أو تهمل احتياجاته بحجة تحسين مستوى النمو الاقتصادي أو زيادة الإنتاج.

ب) التعليم العالي

تطورت أهداف التعليم العالي وفلسفته ومرت بتغيرات كثيرة. فقد كان التعليم في بداياته الأولى يقوم على أن التعليم العالي تعليم نخبوي يقتصر على صفوة المجتمع وأبناء الذوات. وقد كان لهذه الفلسفة الأثر الكبير على مناهج ومحتوى التعليم العالي، حيث تركز مؤسسات التعليم العالي على المعرفة المجردة وتأصيل الأطر النظرية، وسبر أغوار المعرفة. وهذه الفلسفة ما زال لها تأثيرها على الجامعات الحديثة. حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن دور الجامعة هو تنمية القدرات العقلية وبناء الشخصية التي تعد من مقومات الرقي والتقدم البشري. فالتعليم هدف بذاته ؛ لذلك، فإن التركيز يكون على فلسفة العلوم والمعارف النظرية وتطور الفكر، وهذه النظرة للتعليم تجعله معزولا عن احتياجات المجتمع ومطالب التنمية. [٤، ص ص١٤-١٦].

ولكن مع التطور التقني والازدهار الاقتصادي بدأت تظهر اتجاهات جديدة تنادي بدور أكبر للجامعات ومؤسسات التعليم العالي في إحداث وتسيير التنمية. فالتعليم ينبغي أن ينصب على دراسة أوضاع المجتمع، ومعرفة احتياجاته والمشكلات والعوائق التي تواجه مسيرته، وسبل النهوض به، والعمل على تلبية تلك الاحتياجات، وإيجاد الحلول للمشكلات والعوائق التي تعترض مسيرته التنموية. وأصبح هذا الاتجاه له تأثيره كذلك على مناهج ومحتوى التعليم العالي، حيث أصبح يركز على تلبية احتياجات المجتمع ومطالب التنمية، وبذلك تكون مؤسسات التعليم العالي وسيلة أساسية في إعداد القوى البشرية المؤهلة من المهندسين، والأطباء، والفنيين، وأخصائيي الزراعة والمعامل وغيرها، التي تستطيع تحمل أعباء التنمية والنهوض بالحياة الاجتماعية [٤، ص١٦].

وقد استقرت وظائف التعليم العالي في العصر الحديث على ثلاث وظائف أساسية هي : التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. ويعد التدريس من أولى وظائف

مؤسسات التعليم العالي وأهمها، حيث تعمل تلك المؤسسات على إعداد القوى العاملة المسلحة بالعلم والمعرفة التي تستطيع أن تحمل على عاتقها إدارة وتسيير دفة التنمية في البلاد. ويسهم البحث العلمي في الرقي بالمعرفة البشرية وتطوير المجتمعات. ومن ذلك تطوير عملية التدريس وإثراؤها بالمعارف الجديدة، ويعمل البحث العلمي كذلك على ربط المعرفة بالواقع لمواجهة مشكلاته وتلبية احتياجاته. وتأتي خدمة المجتمع تتويجا لانفتاح مؤسسات التعليم العالي على المجتمع، وذلك بدراسة مشكلاته ومعرفة احتياجاته، وتصميم البرامج والدراسات وفقا لاحتياجات المجتمع ومطالب التنمية. ولذلك أخذت الجامعات تقيم المراكز والعمادات المتخصصة التي تعمل على توثيق الصلة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات المجتمع المختلفة [٥، ص١١].

جـ) التعليم العالي والتنمية

تعد العلاقة بين التعليم العالي والتنمية علاقة تبادلية عضوية، فالتنمية بمفهومها الشامل تعني عملية تحول في البناء الاقتصادي والاجتماعي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وإشباع الحاجات الأساسية للفرد، وزيادة متوسط دخله، وتحقيق مطالبه وطموحاته، وتوسيع خياراته. والتنمية بهذا المفهوم تستند إلى التعليم بصفة عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص لإحداث التنمية والمساهمة في استمرارها.

والتوسع في التعليم العالي شرط أساس لإحداث النمو الاقتصادي واستمراره، بوصف التعليم استثمارا اقتصاديا يؤثر مباشرة في مسيرة التنمية، ويتمثل ذلك في تراجع الأمية وزيادة نسبة المتعلمين في المجتمع. ومستوى الإنتاج والأداء يتأثر مباشرة بزيادة نسبة المتعلمين، وارتفاع مستويات التعليم والمهارات والخبرات التي يكتسبها أفراد المجتمع. والأفراد الذين يكون مستواهم التعليمي محدودا وإعدادهم متدنيا، يكون عطاؤهم التنموي ضعيفا وتأثيرهم هامشيا في مسيرة التنمية. وقد أكدت دراسة كل من ثيودور شولتز T. Schultz، وإدوارد دنيسون E. Denison، تأثير التعليم على النمو الاقتصادي، حيث أوضحت أن التعليم يساهم بشكل مباشر من خلال تطوير المهارات والقدرات الإنتاجية للقوى العاملة. وتوضح هاتان الدراستان أن ١٢٪ من نمو الناتج القومي الأمريكي خلال

الفترة من ١٩١٠ إلى ١٩٦٠م يعود إلى تحسن مستوى تعليم القوى العاملة. كذلك تشير الدراسة التي أعدها البنك الدولي عن التجربة التنموية في دول شرق آسيا إلى أن الميزة التعليمية التي تتمتع بها تلك الدول، خاصة على مستوى التعليم العالي، كان لها دور بارز في نجاح هذه الدول. فقد ركزت هذه الدول على الاستثمار الكبير في العلوم التكنولوجية، وعملت جاهدة على تكييف التكنولوجيا وتوطينها، وقد تفوقت هذه الدول على كثير من الدول النامية في مسيرتها التعليمية مما كان له الأثر الإيجابي على مسيرتها التنموية [٤، ص ص١٧-١٨].

ومن إسهامات التعليم رفع المستوى الثقافي ونشر الوعي بين أفراد المجتمع، وهذا له أثر كبير في إحداث نقلة نوعية في بنية المجتمع ونظمه. وذلك أن ارتفاع مستوى الوعي الثقافي يساهم في الحفاظ على بيئة صحية وخدمات راقية، ويساعد في تنشئة أفضل للأجيال القادمة.

ومن جانب آخر يمد التعليم الأفراد بالخبرات والمهارات التي تسهم في زيادة طاقتهم الإنتاجية، ومن ثم زيادة دخولهم، وتحسن مستواهم المعيشي. والتعليم العالي بمستوياته المختلفة (الدبلوم، والبكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه) هو التعليم المتخصص الذي يخرج كوادر فنية ومهنية تسهم في تطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وتعمل على إدارة المؤسسات الإنتاجية والخدمية. وكلما ارتقى مستوى الأفراد التعليمي كانوا أقدر على التكيف مع المتغيرات الوظيفية والتحولات التقنية.

وتقاس التنمية في كثير من الأحيان بتوافر رأس المال البشري، والذي يمثله البناء الهرمي للقوى العاملة. وهيكل العمالة يبدأ في قاعدته بالعمالة غير الماهرة، وينتهي هرم العمالة بالعمالة الإدارية العليا. وتقوم مؤسسات التربية والتعليم في مقدرتها على إعداد الكوادر الفاعلة التي تتناسب مع هيكل القوى العاملة في المجتمع. وكلما استطاعت مؤسسات التعليم العالي إكساب أفرادها المهارات والمعارف الحديثة التي يحتاجها سوق العمل، استطاعت أن ترقى بالمجتمع وأن يتقدم في السلم الحضاري.

ومن جانب آخر يعد التعليم العالي إحدى الخدمات الأساسية التي توفرها التنمية لإشباع حاجات الأفراد. وتؤثر مسيرة التنمية في التعليم، حيث يسهم التقدم التنموي في جودة التعليم وكفاءة مخرجاته. وذلك من خلال توافر الإمكانات والموارد التي تسهم في

تحديث التعليم وتطويره. كذلك يساهم التقدم التنموي في توسع حركة البحث العلمي، حيث يزداد الترابط بين أجهزة التنمية ومؤسسات الإنتاج [٢، ص٦].

ثانيا : واقع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

لقد بدأ التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في نهاية العقد السابع من القرن الرابع عشر الهجري، على هيئة كليات ومعاهد عليا لتصبح فيما بعد جامعات شاملة. ويعد تأسيس كلية الشريعة في مكة المكرمة في عام ١٣٦٩هـ، البداية الأولى لظهور مؤسسات التعليم العالي. وفي عام ١٣٧٣هـ أنشئت كلية الآداب في الرياض لتصبح نواة تأسيس جامعة الملك سعود فيما بعد [٦، ص٦٨]. ثم توالت الكليات والجامعات بعد ذلك، لتصل إلى ثماني جامعات، ومجموعة من الكليات والمعاهد العليا.

ويأخذ التعليم العالي في المملكة العربية السعودية صورتين رئيستين: التعليم العالي (التقليدي)، والتعليم العالي غير التقليدي. ونقصد بالتعليم العالي التقليدي، التعليم الذي يعتمد على الاتصال المباشر، والذي يتقيد بمنهج محدد وسنوات دراسة محددة، ويمنح شهادات علمية، مثل التعليم الجامعي. أما التعليم غير التقليدي، فهو أكثر مرونة وأقل التزاما بقواعد التعليم العامة. فقد لا يحتاج الحضور إلى قاعات الدراسة، وقد لا يلتزم بمنهج محدد، وقد يكون عبارة عن دورات تدريبية، أو برامج ثقافية، لا تهدف إلى منح درجة علمية.

تشرف على التعليم العالي في المملكة خمس جهات أساسية هي : وزارة التعليم العالي، ورئاسة تعليم البنات، ومؤسسة التعليم الفني، ووزارة المعارف، ووزارة الصحة، بالإضافة إلى القطاعات الأمنية والعسكرية، وديوان الخدمة المدنية، والهيئة الملكية للجبيل وينبع. وفي ما يلي نقدم عرضا موجزا لواقع التعليم العالي التقليدي وغير التقليدي.

١- واقع التعليم العالي التقليدي

أ) وزارة التعليم العالي

تشرف وزارة التعليم العالي على الجامعات السبع وهي على النحو الآتي :

١- **جامعة الملك سعود**. تأسست جامعة الملك سعود في عام ١٣٧٧هـ وبدأت بكليتي الآداب والعلوم، ثم تطورت حتى أصبحت تضم الآن ١٧ كلية بالإضافة إلى كلية الدراسات العليا ومعهد للغة العربية. وتضم هذه الكليات ٧٧ تخصصا، وتشمل الطب، والهندسة، والعلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية، والتربية، والدراسات الإسلامية. وبلغ إجمالي المقيدين في جامعة الملك سعود ٤٤,٣٩١ طالبا وطالبة لعام ١٤١٧هـ (انظر جدول رقم ١).

٢- **جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**. أنشئت كلية الشريعة في الرياض عام ١٣٧٣هـ، ثم أسست كلية اللغة العربية في الرياض عام ١٣٧٤هـ، وكانت تلك الكليتان النواة لتأسيس جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في عام ١٣٩٤هـ. وتطورت بعد ذلك لتضم ثلاث عشرة كلية، ثماني كليات في الدراسات الإسلامية، وخمس كليات في الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية. وتضم كذلك معهدا عاليا للقضاء، ومعهدا عاليا للدعوة، ومجموعة من المعاهد في الداخل والخارج [٧، ص ١٥١]، ويدرس في هذه الجامعة ٣٥,٢٦٠ طالبا وطالبة في عام ١٤١٧هـ.

٣- **الجامعة الإسلامية**. تأسست الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٣٨١هـ. وتضم هذه الجامعة أربع كليات متخصصة في العلوم الشرعية، وكلية متخصصة في اللغة العربية، بالإضافة إلى كلية الدراسات العليا. ويدرس في هذه الجامعة ٢,٢٨١ طالبا معظمهم من غير السعوديين.

٤- **جامعة الملك عبد العزيز**. بدأت جامعة الملك عبد العزيز في جدة كمؤسسة أهلية عام ١٣٨٧هـ، بثلاث كليات هي: الآداب، والعلوم، والاقتصاد والإدارة. ثم تحولت إلى جامعة حكومية عام ١٣٩٢هـ، تدرس الطب، والهندسة، والعلوم الطبيعية، بالإضافة إلى العلوم التربوية، والأدبية، والإدارية [٨، ص ١٥]. وقد وصل عدد كلياتها إلى ١٠ كليات عام ١٤١٧هـ، يدرس بها ٢٩,٣٣٣ طالبا وطالبة.

جدول رقم ١. المقيدون في مؤسسات التعليم العالي (التقليدي) حسب المؤسسة، والجنس، والجنسية لعام ١٤١٧هـ

اسم الجامعة أو الكلية	سعودي		غير سعودي		المجموع
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	
جامعة الملك سعود	٣٠,١٤١	١٤,٠٠٢	١١٨	١٣٠	٤٤,٣٩١
الجامعة الإسلامية	١,٠١٦	---	٢,٢٨١	---	٣,٢٩٧
جامعة الملك عبد العزيز	١٦,٥٩٣	١٢,٥٤٩	١٣٠	٦٠	٢٩,٣٣٣
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٢٧,٨٩٥	٦,٧٨٨	٣٠٨	٢٦٩	٣٥,٢٦٠
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٦,٨٦٨	----	٢١٨		٧,٠٨٦
جامعة الملك فيصل	٥,٢٨٦	٤,٢٤٠	٤٣	٥٤	٩,٦٢٣
جامعة أم القرى	١١,١٣٤	٨,٥٢٧	---	---	١٨,٦٦١
كليات البنات	---	٨٧,٧٤٦	---	---	٨٧,٧٤٦
كليات المعلمين	١٨,٦٢١	---	---	---	١٨,٦٢١
المجموع العام	١١٧,٥٥٥	١٣٣,٨٥٢	٣,٠٩٨	٥١٣	٢٥٥,٠١٨

٥- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. تطورت كلية البترول والثروة المعدنية لتصبح جامعة في عام ١٣٩٥هـ، وتسمى حاليا جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وتضم هذه الجامعة ست كليات، متخصصة في العلوم الطبيعية، والعلوم الهندسية، وتصاميم البيئة، بالإضافة إلى الاقتصاد والإدارة، وتضم هذه الجامعة كذلك كلية الدراسات العليا [٨، ص ١٦]، وينتظم في هذه جامعة ٧,٠٨٦ طالبا في عام ١٤١٧هـ.

٦- جامعة الملك فيصل. أسست جامعة الملك فيصل بالمنطقة الشرقية عام ١٣٩٥هـ. وتضم هذه الجامعة ست كليات، متخصصة في الطب، والطب البيطري، والعمارة والتخطيط، والعلوم الزراعية، والتربية. يدرس بها ٩,٦٢٣ طالبا وطالبة في عام ١٤١٧ هـ.

٧- جامعة أم القرى. تحولت كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في مكة المكرمة إلى جامعة في عام ١٤٠١هـ، يطلق عليها جامعة أم القرى. وتضم هذه الجامعة ثماني كليات متخصصة في الدراسات الإسلامية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والتربية،

والهندسة والعمارة، بالإضافة إلى معهد للغة العربية. يدرس في هذه الجامعة ١٨,٦٦١ طالبا وطالبة عام ١٤١٧ هـ.

ب) الرئاسة العامة لتعليم البنات

تشرف الرئاسة العامة لتعليم البنات على اثنتين وستين كلية. وهذه الكليات متخصصة في الدراسات الإسلامية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والتربية، والعلوم الطبيعية، والاقتصاد. وتمنح هذه الكليات درجة البكالوريوس، والدبلوم، والماجستير والدكتوراه، ويدرس في هذه الكليات ٨٧,٧٤٦ طالبة في عام ١٤١٧هـ [٩، ص ص١-٣].

جـ) وزارة المعارف

تشرف وزارة المعارف على ثماني عشرة كلية للمعلمين، مدة الدراسة بها أربع سنوات يحصل الدارسون بعدها على درجة البكالوريوس. وهذه الكليات متخصصة في: الدراسات الإسلامية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والتربية، والعلوم الطبيعية. وتتوزع هذه الكليات في معظم أنحاء المملكة العربية السعودية وينتظم فيها ١٨,٦٢١ طالبا في عام ١٤١٧هـ.

د) الطلبة المبتعثون للدراسة خارج المملكة

يعد الابتعاث أحد روافد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، حيث يمكن الطلاب من الدراسة في تخصصات قد لا تكون موجودة في الجامعات السعودية، وخاصة في مرحلة الماجستير والدكتوراه، نظرا لحداثة مؤسسات التعليم العالي؛ كذلك يتيح الابتعاث الفرصة للاستفادة من تجارب الآخرين وخبراتهم. لذلك يعد الابتعاث والاستمرار فيه من استراتيجية وزارة التعليم العالي، والتي حرصت على متابعة التطور المعرفي، والتقدم التقني، وتزويد مؤسسات التعليم بالخبرات والكفاءات المختلفة [٧، ص ١٦٥].

وقد مر الابتعاث بمراحل مختلفة من حيث عدد المبتعثين، فقد بلغ أوجه في عام ١٤٠٠هـ حيث وصل إجمالي الطلبة الذين يدرسون في الخارج ١١,٩٢١ طالبا، ثم تراجع العدد إلى ٨,٣٦٢ مبتعثا في عام ١٤٠٥هـ. وانخفض عدد المبتعثين بعد ذلك إلى ٣,٥٥٤ طالبا [١٠، ص ٧٤]. ثم استقرت أعداد المبتعثين في الخارج، حيث بلغت ٣,٤١٢ مبتعثا في عام ١٤١٦هـ [١٢، ص ١٣٢].

٢- واقع التعليم العالي غير التقليدي

أ) الانتساب

يعد الانتساب أحد أنماط التعليم غير التقليدي، حيث لا يلتزم فيه الدارسون بالانتظام في قاعات الدراسة، وإنما يقوم على الجهد الذاتي والتوجيه العام من مؤسسات التعليم، وهذا النمط من التعليم يمارس في مجموعة من الجامعات والكليات في المملكة العربية السعودية. ويعمل بالانتساب في كل من جامعة الإمام، وجامعة الملك عبد العزيز، والجامعة الإسلامية. وبلغ المقيدون في برنامج الانتساب في هذه الجامعات، في عام ١٤١٥هـ، ٥,٩٥١، ٨,٥٠٠، طالب وطالبة، على التوالي، وبلغ عدد المقيدات في كليات البنات ١,٢٠٧ طالبة، وبذلك يكون إجمالي المقيدين في الانتساب ١٥,٨٢٨ طالبا وطالبة (انظر جدول رقم ٢) [١١، ص١٣٢].

ب) التعليم المستمر

لقد خطت الجامعات السعودية خطوات رائدة في مواكبة العصر وتحقيق متطلبات التنمية، فكان التعليم المستمر أحد الأساليب الحديثة التي تربط الجامعات بالمجتمع وتسعى إلى تحقيق احتياجات التنمية ومستجدات العصر، وفكرة التعليم المستمر تدور حول التعرف على احتياجات المجتمع ووضع برامج ودورات تدريبية لتلبية هذه الحاجات. والتعليم المستمر يهدف إلى بث الوعي الثقافي، والاجتماعي، والعلمي، وتنمية المهارات، وإكساب الخبرات، وذلك من خلال المحاضرات، والندوات، وحلقات البحوث، أو من خلال التدريب الموجه إلى بعض الفئات لتطوير قدراتهم، وتنمية مهاراتهم، أو إكسابهم خبرات جديدة.

لذلك أنشأت الجامعات مراكز متخصصة لخدمة المجتمع والتعليم المستمر، والتي تطورت فيما بعد لتصبح عمادات. وقد أسست جامعة الملك سعود مركزها لخدمة المجتمع في عام ١٤٠٢هـ، والذي حول إلى عماده في عام ١٤٠٤هـ.

وأنشأت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المركز الجامعي لخدمة المجتمع والتعليم المستمر، والذي أصبح عمادة في عام ١٤٠٦هـ. ثم أنشأت بعد ذلك جامعة الملك

فهد للبترول والمعادن عمادة الخدمات التعليمية عام ١٤٠٧هـ. أما جامعة أم القرى، فقد أنشأت مركز خدمة المجتمع في عام ١٤٠٧هـ.

جدول رقم ٢. المقيدون في أنماط التعليم العالي غير التقليدي في المملكة العربية السعودية، لعام ١٤١٧هـ

التعليم العالي	سعوديون			غير سعوديين		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الانتساب *	٨,١١٧	٧,٧١١	١٥,٨٢٨	٧	١٢٩	١٣٦
التعليم المستمر						
معهد الإدارة (دورات تدريبية)**	٥٣٤	---	٥٣٤			
معهد الإدارة (إعداد وتأهيل)**	١١,٦١٤	٢٧٣	١١,٨٨٧			
الكليات التقنية ***	٦,٧٧٣	---	٦,٧٧٣			
الكليات الصحية ***	٨٨٦	١٠٦	٩٩٢			
كليات الاتصالات ***	١,٤٥٣	---	١,٤٥٣			
كليات الجبيل وينبع الصناعية***	٧٨١	---	٧٨١			
المجموع						

المصدر : * [٩، ص ص ١-٣] ؛ ** [١٣، ص ٩٣] ؛ *** [١٤، ص ص ٦، ٤٤ – ٤٥].

جـ) معهد الإدارة

أنشئ معهد الإدارة في عام ١٣٨٠هـ، وكان الهدف الأساس من إنشائه تقديم الدورات والبرامج التدريبية لموظفي الدولة. والمعهد يقدم برامج تدريبية لمن هم على رأس العمل في الإدارة والتخطيط، وبرامج في المحاسبة والأعمال السكرتارية [٨، ص ١٥]. ويقدم المعهد كذلك برامج إعدادية لمدة عامين لخريجي الجامعات في القانون، والرقابة المالية، وإدارة المستشفيات، يحصل الدارسون فيها على الماجستير، وبراج إعداد وتأهيل خريجي الثانوية في الحاسب الآلي وأعمال السكرتارية يحصل الدارسون فيها على دبلوم، وقد بلغ عدد المقيدين في معهد الإدارة في برامج التدريب ٩٨٤ متدربا في عام ١٤١٦هـ [١٥، ص ٤٥].

د) المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني

تشرف المؤسسة على ست كليات تقنية، وهناك خمس كليات أخرى تحت الإنشاء، وتتمحور الدراسة في هذه الكليات على العلوم التقنية مثل الهندسة الميكانيكية والكهربائية، وهندسة السيارات، وهندسة الإلكترونيات. تتراوح مدة الدراسة في هذه الكليات بين سنتين وأربع سنوات، يحصل الدارسون فيها على درجة البكالوريوس أو الدبلوم، والكليات التقنية تنتشر في معظم مدن المملكة وينتظم في هذه الكليات ٧,٦٢٩ طالبا، لعام ١٤١٧هـ [١٦، ص ٥].

كذلك تشرف المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني على المعهد الفني العالي الذي يلتحق به الطلاب بعد التخرج من الكليات التقنية، ويحصل الدارسون فيه على دبلوم عال يؤهلهم لمزاولة مهنة التدريس في المعاهد والثانويات الصناعية.

هـ) وزارة الصحة

تشرف وزارة الصحة على مجموعة من الكليات الصحية المنتشرة في أنحاء المملكة، وهذه الكليات تمنح درجة الدبلوم في المهن الطبية المساعدة. وقد بلغ عدد هذه الكليات في عام ١٤١٦هـ، ثلاث عشرة كلية، سبعا للبنين وستا للبنات، يدرس في هذه الكليات ١,٦٩١ طالبا وطالبة في عام ١٤١٦هـ [١٥، ص ٤٦].

ثالثا : التعليم العالي والطلب الاجتماعي

بعد أن قدمنا عرضا مفصلا لمسيرة التعليم العالي في الجزء الأول، نناقش في هذا الجزء مدى اتساق التعليم العالي مع الطالب الاجتماعي.

لقد كان الطلب الاجتماعي حتى نهاية العقد الماضي في توازن مع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، فقد كانت الجامعات والكليات تستوعب جميع الراغبين في مواصلة تعليمهم العالي، بل كانت بعض الكليات والجامعات تسعى لاستقطاب الطلاب في صفوفها الدراسية. أما في الوقت الراهن، فلم تعد مؤسسات التعليم العالي المختلفة قادرة على تلبية الطلب الاجتماعي، وأصبحت الطاقة الاستيعابية للجامعات لا تلبي الطلب المتزايد على التعليم العالي.

ورغم أن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مر بخطوات رائدة وحقق إنجازات كبيرة، حيث قفز عدد منسوبي التعليم العالي من ٧,٠٠٠ طالب في عام ١٣٩٠ هـ إلى ٢٨١,٠١٨ طالبا وطالبة في عام ١٤١٧هـ، إلا أن الطلب الاجتماعي في الوقت الراهن يفوق بكثير الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، وسوف نتناول علاقة التعليم العالي بالطلب الاجتماعي من خلال الأبعاد الآتية : النمو السكاني، ومخرجات التعليم العام.

١ ــ النمو السكاني والطلب الاجتماعي

بلغ إجمالي سكان المملكة العربية السعودية حسب التعداد الرسمي عام ١٤١٣هـ، ١٦,٩٤٨,٣٨٨ نسمة، ويشكل السكان السعوديون ١٢,٣١٠,٠٥٣ نسمة، بنسبة ٧٢,٦٪ ؛ وتبلغ نسبة الذكور بين السكان السعوديين ٥٠,٤٩٪، وتشكل نسبة الإناث ٤٩,٥١٪. وقد بلغ معدل النمو السكاني السنوي ٣,٧٪، ويقدر عدد السكان السعوديين في عام ١٤٢٠هـ بحوالي ستة عشر مليون نسمة. وإذا استمر النمو السكاني بهذا المعدل، فإن السكان السعوديين سوف يتضاعفون في كل تسعة عشر عاما.

أما السكان غير السعوديين، فيبلغ تعدادهم ٤,٦٣٨,٣٣٥ نسمة، أي بنسبة قدرها ٢٧,٤٪ من إجمالي السكان [١٧ ، ص ٣٥].

وعند النظر في علاقة التعليم بالنمو السكاني، نجد نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من السعوديين، أثناء فترة التعداد، قد بلغت ١٨٪ من إجمالي الفئة العمرية ١٩-٢٣، والتي يتوقع أن تكون في مرحلة التعليم العالي. ويتضح من خلال التعداد السكاني أن نسبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي المختلفة (دبلوم بعد الثانوي فما فوق)، قد بلغت ٢,٢٤١ مواطنا من كل ١٠٠,٠٠٠ نسمة من المواطنين [١٧ ، ص ٣٩].

ولمقارنة هذه الأرقام مع واقع التعليم العالي في البلدان الصناعية نجد أن الفارق ما زال كبيرا. وعند النظر إلى الشباب الذين هم في سن التعليم العالي في الدول الصناعية، نجد نسبتهم تصل إلى ٥٠٪ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ؛ والدول الأوروبية قريبة من هذا المستوى [١٨ ، ص ١٣٢]. ونجد كذلك هذه النسبة مرتفعة في بعض الدول المتواضعة في أدائها الاقتصادي، حيث تصل هذه النسبة إلى ٣٩,٩٪ في الأرجنتين،

و٣٧,٧٪ في كوريا، و٣٣,١٪ في بيرو [١٩، ص٤١]. ومن جانب آخر، تصل نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من إجمالي السكان، على سبيل المثال، ٦,٠٠٠ نسمة لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا [٢٠، ص ٣٤٥].

وبالنظر إلى علاقة حجم السكان بعدد مؤسسات التعليم العالي، نجد في المملكة ثماني جامعات وأربع هيئات تعليمية أخرى تخدم قرابة خمسة عشر مليون مواطن بالإضافة إلى بعض الوافدين. وعند مقارنتها بواقع التعليم العالي في فرنسا، نجد أن هناك ٧٧ جامعة تخدم ٥٥ مليون نسمة.

وبذلك، فإن عدد المنخرطين في مؤسسات التعليم العالي أو عدد مؤسسات التعليم العالي نفسها، بالنسبة لحجم السكان، ما زال متدنيا عند مقارنته بالدول الصناعية. وهذا يقودنا إلى القول إن البلاد في حاجة ماسة إلى التوسع في مؤسسات التعليم العالي.

وعند النظر إلى التركيبة العمرية للسكان السعوديين، نجد أن نسبة الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة تشكل ٦٠ ٪ من إجمالي المواطنين. وهذه المؤشرات في عمومها تؤكد على النمو الكبير خلال السنوات القادمة في المواطنين الذين يرغبون في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

وخلاصة القول، فإن نسبة الملتحقين بمؤسسات التعليم في المملكة مقارنة بحجم السكان ما زالت متدنية عند مقارنتها بالدول الصناعية، ويتوقع أن تتراجع هذه النسبة في المستقبل نظرا لطبيعة التركيبة العمرية التي سوف تزيد من الطلب الاجتماعي على مؤسسات التعليم العالي، إذا لم يواكب هذا النمو السكاني نموا مماثلا في الجامعات والكليات وتوسع مضطرد في طاقتها الاستيعابية.

٢- مخرجات التعليم العام والطلب الاجتماعي

لقد كانت مخرجات التعليم الثانوي حتى نهاية العقد الماضي في توازن مع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، كما ذكرنا آنفا. أما في الوقت الراهن، فلم تعد مؤسسات التعليم العالي المختلفة قادرة على تلبية الطلب الاجتماعي، وأصبحت الطاقة الاستيعابية للجامعات لا تلبي الطلب المتزايد على التعليم العالي.

جدول رقم ٣. الخريجون من التعليم الثانوي والمقبولون في التعليم العالي حسب الجنس من عام ١٤١٢ هـ إلى ١٤١٦ هـ

السنة	خريجو التعليم الثانوي*			المستجدون في التعليم العالي**			المقبولين ٪	المقبولين ٪
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	إلى الخريجين	الخرجين السعوديين
١٤١٢هـ	٣٣,٧٣٣	٣٥,٥٤٣	٦٩,٢٧٦	٣١,٣٨٩	١٩,٨٤٢	٥١,٢٣١	٪٧٤	٪٨٤
١٤١٣هـ	٣٥,٩٩٥	٣٩,١٨٣	٧٥,١٧٨	٣٠,٠٩٧	٢٤,٤٩٤	٥٤,٥٩١	٪٧٣	٪٨٤
١٤١٤هـ	٤٠,٧٤٩	٤٢,٥٥٧	٨٣,٣٠٦	٣٥,٣٧٧	٢٢,٠٤١	٥٧,٤١٨	٪٧٠	٪٨٠
١٤١٥هـ	٥٠,٤٨٨	٤٩,٢٨٣	٩٩,٧٧١	٣٥,٨٣١	٣٦,٠١٤	٧١,٥٤٨	٪٧٢	٪٨٢
١٤١٦هـ	٥٨,٩٠٧	٥٨,٩٩٧	١١٧,٩٠٤	٣٩,٥١٨	٤٠,٦٨٩	٨٠,٢٠٧	٪٦٩	٪٧٧
١٤١٧هـ	٦٣,٨٥٩	٦٤,٢٤٣	١٢٨,١٠٢	٤٤,١٣٧	٤٥,٩٩٧	٩٠,١٣٢	٪٧٠	٪٨١
المجموع العام	٢٨٣,٧٣١	٢٨٩,٨٠٦	٥٧٣,٥٣٧	٢١٠,٨٦٨	١٨٠,٥٤٧	٤٠٥,١٢٧	٪٧٠	٪٧٨

المصدر : الجدول من احتساب الباحث بناء على المعلومات المتوافرة من : [المصـــدر : [١٠، ص٤٤؛ ٢١، ص٥؛ ٢٢، ص٥؛ ٢٣، ص٣٤؛ ١٢، ص٣٥؛ ١١، ص٣٧؛ ٢٤، ٢٥].

* جميع الخريجين من السعوديين وغير السعوديين، ويتضمن الخريجين من المعاهد العلمية والصناعية، والمعاهد الصحية لعامي ١٤١٥، ١٤١٦ هـ.

** يتضمن المستجدين في الجامعات، وكليات البنات، وكليات المعلمين، والكليات التقنية، والكليات الصحية، والكليات الصناعية.

ويتضح من جدول رقم ٣ الفارق بين أعداد المقبولين في مؤسسات التعليم العالي وأعداد الخريجين من التعليم الثانوي، حيث إن هناك أكثر من ٣٠٪ من الخريجين لم تستطع مؤسسات التعليم العالي استيعابهم في الوقت الراهن.ويشكل الخريجون غير السعوديين ١٥٪ من إجمالي الخريجين. ويتضح من الجدول أن هناك قرابة ٢٠٪ من خريجي التعليم الثانوي السعوديين لم يستوعبوا في مؤسسات التعليم العالي. وإذا ما أخذ في الحسبان النتيجة التراكمية لهذه النسبة كما هو موضح في الجدول، فإن الطلب سوف يصب كبيرا على مؤسسات التعليم العالي.

وبالنظر إلى الزيادة المتوقعة في أعداد الخريجين، كما يوضحها جدول رقم ٤، والتي حسبت على أساس متوسط معدل النمو السنوي لخمس السنوات الماضية (١٤١٢-١٤١٦هـ)، وإذا استمر النمو على هذا المنوال، فمن المتوقع أن يصل إجمالي خريجي الثانوية العامة من الجنسين ٣٦٠,٦٩٠ طالبا وطالبة وفي عام ١٤٢٥هـ، وهذا الرقم يعادل ثلاثة أضعاف خريجي عام ١٤١٧هـ، وبذلك فإن مؤسسات التعليم العالي بوضعها الراهن لن تستوعب أكثر من ٢٥٪ من إجمالي خريجي الثانوية العامة، في منتصف العقد القادم.

جدول رقم ٤. المتوقع تخرجهم من السعوديين من الثانوية العامة حسب الجنس من عام ١٤١٧هـ إلى ١٤٢٥هـ

السنة	المتوقع تخرجهم من الثانوية العامة		
	ذكور	إناث	المجموع
١٤١٨هـ	٥٦,٢٥٥	٧٦,٦٧٢	١٣٢,٩٢٧
١٤١٩هـ	٦٥,٨١٨	٨٧,٤٠٦	١٥٣,٢٢٤
١٤٢٠هـ	٧٧,٠٠٧	٩٩,٦٤٣	١٧٦,٦٥٠
١٤٢١هـ	٩٠,٠٩٧	١١٣,٥٩٣	٢٠٣,٦٩٠
١٤٢٢هـ	١٠٥,٤١٥	١٢٩,٤٩٦	٢٣٤,٩١١
١٤٢٣هـ	١٢٣,٣٣٦	١٤٧,٦٢٦	٢٧٠,٩٦٢
١٤٢٤هـ	١٤٤,٣٠٣	١٦٨,٢٩٤	٣١٢,٥٩٧
١٤٢٥هـ	١٦٨,٨٣٥	١٩١,٨٥٥	٣٦٠,٦٩٠

المصدر : إسقاط حسابي من احتساب الباحث بناء على متوسط معدل النمو لخمس سنوات الماضية.

ومن جانب آخر، فإن خريجي التعليم العام لم يعدوا لسوق العمل فنيا ولا مهنيا. لذا فهم بحاجة ماسة لنوع من الإعداد والتدريب والتزويد بالمهارات الفنية والقدرات الإدارية حتى يستطيعوا الانخراط في سوق العمل. وهذا الإعداد بلا شك يحتاج إلى أنماط جديدة من التعليم العالي وإلى برامج حديثة تواكب متطلبات سوق العمل.

وفي العموم يتضح من مؤشرات النمو السكاني والتركيبة العمرية بشكل عام، ومن نسبة المقبولين إلى الخريجين بشكل خاص، والنمو المتوقع لخريجي الثانوي أن مؤسسات التعليم العالي، التي تعمل بطاقتها الاستيعابية في الوقت الراهن، ولم تستطع استيعاب الطلب الاجتماعي، بالتأكيد لن تستطع تلبية النمو المستقبلي، والذي يتوقع أن يتضاعف إلى ثلاثة أضعاف بنهاية الربع الأول لهذا القرن. وهذه المؤشرات جميعها تؤكد الحاجة الماسة إلى التوسع في مؤسسات التعليم العالي وإلى التنوع في أنماطه حتى يمكن أن يلبي الطلب الاجتماعي المتزايد.

رابعا : مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل

لقد كانت حاجة الدولة في العقدين الماضيين ماسة لكل مخرجات التعليم العالي نظرا لحداثة التعليم وقلة مخرجاته أولا، وللتوسع الإداري في بناء الدولة ومؤسسات المجتمع ثانيا. والآن، بعد التقدم الكبير في مسيرة التعليم العالي، والنمو المذهل في أعداد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، وتشبع كثير من أجهزة الدولة بالخريجين، وبعد الازدهار الاقتصادي والتطور الصناعي، فهل يلبي التعليم العالي بواقعة الحالي احتياجات سوق العمل؟ وللإجابة عن هذا السؤال سوف نستعرض مخرجات التعليم العالي ومدى تلبيتها لمطالب التنمية واحتياجات سوق العمل من خلال المؤشرات الآتية :

١- الخريجون بصفة عامة حسب الجنس

لقد تطور التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ونما بسرعة كبيرة مذهلة، ومخرجات التعليم في العقدين الماضيين توضح التطور في مسيرة التعليم العالي، فقد بلغ مجموع الخريجين ٨٣٣ طالبا في عام ١٣٩٠هـ، ثم تضاعف العدد بعد ذلك عدة مرات

ليصل إلى ٦,٣٢٢ طالبا وطالبة في عام ١٤٠٠هـ، وتضاعف بعد ذلك ليصل إلى ١٦,٢٦٢ طالبا وطالبة في عام ١٤١٠هـ، بمعدل نمو سنوي قدره ١١,٢٪، ثم بدأ النمو في التعليم العالي بالاستقرار، وأصبح ينمو يتدرج بطيء [٢٦، ص ص ١٨١ - ١٨٥].

وبالنظر في نمو وزيادة الخريجين، خلال الفترة ١٤١٣هـ - ١٤١٦هـ، نجد أن هناك تفاوتا كبيرا بين الجنسين في زيادة ونمو عدد الخريجين (انظر جدول رقم ٦)، حيث نجد أن نمو وتزايد أعداد الذكور محدود وضئيل، حيث بلغ عدد الخريجين ١٦,٠٠٠ طالب في عام ١٤١٦هـ بمعدل نمو قدره ٨٪ سنويا في المتوسط. وفي السنتين الأخيرتين نجد معدل النمو قد انخفض إلى ١٪، بينما أعداد الخريجات من الإناث في التعليم العالي في زيادة كبيرة مضطردة، حيث بلغ عدد الخريجات ١٩,٤٩١ طالبة في عام ١٤١٦هـ، بمعدل نمو قدره ٣٢٪ سنويا في المتوسط. وزيادة الإناث على الذكور في التعليم العالي سوف تستمر في المستقبل نظرا لزيادة الإناث، سواء في التعليم الثانوي أو المقيدات في التعليم العالي. وعند النظر إلى مساهمة المرأة في سوق العمل نجدها متدنية، حيث تبلغ ٥.٥٪ من إجمالي الإناث في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ. وتزايد أعداد الإناث اللاتي سوف يتخرجن من مؤسسات التعليم العالي في ضوء ضيق الفرص المتاحة في سوق العمل، يتطلب إعادة النظر في التخصصات الدراسية، وذلك بتوسيع التخصصات الأكثر مناسبة لسوق العمل. ومن جانب آخر توسيع فرص العمل في القطاع الخاص التي تتناسب مع الطبيعة النسوية في ظل الضوابط الشرعية لاستيعاب القوى العاملة النسوية المتزايدة في مؤسسات التعليم العالي.

٢- الخريجون حسب الجنس ومجال الدراسة

وبالنظر إلى تطور أعداد الخريجين تبعا لمجال الدراسة، فإن النمو في هذه المجالات ليس مضطردا ولا متوازيا (انظر جدول رقم ٥). ويتضح من الجدول أن معدل النمو السنوي المتوسط في مجال الطب بلغ ٥٪، بينما بلغت نسبة النمو في مجال التربية والتعليم ٢٤٪، وفي مجال الهندسة بلغ معدل النمو السنوي المتوسط ٩٪، وعلى النقيض تراجعت أعداد الخريجين في مجال الزراعة والعلوم الطبيعية حيث بلغت -٩٪، -٣٪ على التوالي. وأتت الزيادة في مجال الاقتصاد والإدارة محدودة حيث بلغت ٢٪، بينما كانت الزيادة في

مجال العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية مرتفعة نسبيا، حيث بلغت ١١٪ و١٢٪ على التوالي. وأتت الزيادة في مجال الدراسات الإسلامية متوسطة، حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط ٧٪.

وقد بلغ إجمالي الخريجين للسنوات الخمس الماضية، ١٣٧,٦١٨ طالبا وطالبة. وبالنظر إلى توزع الخريجين تبعا للتخصصات العلمية والنظرية، نجد أن نسبة الخريجين في التخصصات العلمية التطبيقية بلغت ٢١٪ من مجموع الخريجين. والنمو في أعداد الخريجين كان في صالح المجالات النظرية بشكل أكبر، فقد كانت نسبة المتخرجين من المتخصصين في المجالات العلمية التطبيقية ٢٨٪ من إجمالي الخريجين في عام ١٤١٢هـ، ولكنها تراجعت في عام ١٤١٥هـ لتشكل ٢٠٪ من إجمالي الخريجين. ويعود انخفاض نسبة المتخرجين من التخصصات العلمية التطبيقية، في معظمه، إلى زيادة نسبة المتخرجات من الإناث، حيث كانت نسبتهن أعلى في التخصصات النظرية والتربوية.

ويتضح من هذا العرض هيمنة التخصصات النظرية على مؤسسات التعليم العالي وتزايد نسبة الإناث في مخرجات التعليم العالي، فما مدى ملاءمة تلك المخرجات مع احتياجات سوق العمل؟

لقد كان سوق العمل، كما ذكرنا سابقا، يستوعب جميع خريجي التعليم العالي، بل كانت هناك خيارات عديدة للعمل أمام الخريجين. ولكن الوضع تغير كثيرا في أواخر العقد الحالي، فبدأت الفرص تضيق في مؤسسات الدولة وأجهزتها، وبدأت الحاجة تقتصر على بعض التخصصات. وقد أشارت الخطة الخمسية السادسة إلى هذه الحقيقة، حيث أكدت أن ٩٥٪ من مجموع العمالة المتوقع دخولها إلى سوق العمل خلال سنوات الخطة والمقدرة بـ ١٩١,٧ ألف نسمة، يتوقع أن تستوعب في القطاع الخاص.

وكان معظم الخريجين من الذكور والإناث، في السنوات الماضية، يستوعبون في منظومة التربية والتعليم. ومع نهاية هذا العقد بدأت المؤسسات التربوية تكتفي من بعض التخصصات، وأصبحت الحاجة مقصورة على مقابلة النمو الطبيعي وإحلال المتقاعدين والمتسربين من المؤسسات التربوية. وعند النظر في نسبة المتخرجين في هذه التخصصات (التخصصات النظرية) نجدها تشكل الغالبية العظمى، ٧٩٪ من إجمالي المتخرجين. ويتوقع

جدول رقم ٥. الخريجون من جامعات المملكة العربية السعودية حسب الجنس والمجال الدراسي من عام ١٤١٢هـ إلى ١٤١٦هـ

مجال الدراسة	١٤١٢هـ		١٤١٣هـ		١٤١٤هـ		١٤١٥هـ		١٤١٦هـ		المجموع	٪غير سعوديين
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		
طب	٤٦٥	٣٢٩	٤٣١	٣٢٠	٥٣٧	٣٥٩	٥٦٧	٣٥٢			٣٣٦٠	١٤
التربية والتعليم	٣,٣٠٤	٣,٠٨٧	٥,٤٥٧	٤,١٢٦	٦,١١٢	٨,٤٧٢	٥,٩٩٢	٨,٠٤٩			٤٤,٥٩٩	٠.٢
هندسة	٨٣٩	٣٢	٩٣٧	٢٥	١,١٣٣	٣٨	١,١٧٥	٢٦			٣,٠٣٤	١٧
زراعة	٣٤١	١١٦	٢٤٩	١٧٦	١٩٤	٢٠٣	١٩٧	١٥٠			١,٦٢٦	١٠
علوم طبيعية	١,٠٠٥	٩٤٤	٨٤٣	١,٠٢٢	٦٤٢	٩٥٩	٦٣٠	١,١٠٠			٧,١٤٥	١٩
اقتصاد وإدارة	١,٣٧٠	٣٨٥	١,٠٢٤	٣٥٣	١,٣٥١	٤٢٣	١,٢٦٠	٤٨٢			٦,٦٤٨	١٢
علوم اجتماعية	١١٥	١٢٥	١٠٩	١٧٥	٧١	١٨٩	١٠٢	٢٢١			١,٢٠٧	٠.٢
دراسات إسلامية												
	١,٩٣٦	٤٣٣	٢,٢٣٣	٢٩٥	٢,٣٥١	٣٧٧	٢,٤٦٤	٥٧٩			١٠,٦٦٨	١٩
علوم إنسانية	١,٤٦١	١,٤٧٢	٢,٠٤٨	١,٧٧٦	١,٩٣٢	٢,٥٨٤	١,٨٩٧	٢,٥٨٨			١٥,٧٥٨	٠.٤
علوم تقنية	١,٢٤٨	--	١,٦٥٧	---	١,٩٤٠	---	٢,١٦٦	---			٧,٠١١	---
علوم صحية	---	---	---	---	---	---						---
المجموع	١٢,٠٨٤	٦,٩٢٣	١٤,٩٨٨	٨,٢٦٨	١٦٦,٢٦٣	١٣,٦٠٤	١٦,٤٥٠	١٣,٥٤٧			١٣٧,٦١٨	

المصدر : وزارة التعليم العالي [١٠ ، ص٤ ؛ ٢١ ، ص٥ ؛ ٢٢ ، ص٥ ؛ ٢٣ ، ص٣٤ ؛ ١٢ ، ص٣٥].

أن ترتفع في المستقبل القريب، حيث تشكل نسبة المتخصصين في الدراسات النظرية والتربوية قرابة ٨٥٪ من إجمالي المقيدين في مؤسسات التعليم العالي. وبذلك أصبح هناك فائض في خريجي التربية والتعليم والعلوم الاجتماعية والدراسات الإسلامية، والعلوم الإنسانية عدا اللغة العربية، لا يمكن أن يستوعب في مدارس البنين والبنات.

والخريجون من هذه التخصصات لم يعدوا كذلك لسوق العمل في القطاع الخاص، مما قد ينتج عنه بطالة نوعية في خريجي الجامعات. وهذا الوضع في مسيرة التعليم العالي يحتاج إلى إعادة نظر، وذلك بتقليص خريجي هذه التخصصات، أو إعدادهم بطريقة تتلاءم مع حاجة سوق العمل.

٣- التسرب والهدر في التعليم الجامعي

يعد التسرب في التعليم الجامعي أحد العوامل المساهمة في عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. حيث يصعب حصول هذه الفئة على عمل مناسب قبل حصولهم على المؤهل، نظرا لضعف المهارات والإعداد لسوق العمل.

ومستوى التسرب والهدر يعد أحد مظاهر الكفاءة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي. والتسرب والهدر يمثل اختلالا بين المدخلات والمخرجات في مؤسسات التعليم، واتساع الهوة بين المدخلات والمخرجات يمثل هدرا في الموارد البشرية والاقتصادية. والهدر في التعليم الجامعي يشير إلى عدم قدرة عدد من المسجلين في التعليم الجامعي الحصول على درجة البكالوريوس نتيجة الانسحاب أو الفصل، أو التخلف عن التخرج في الموعد المحدد نتيجة الإخفاق المتكرر والرسوب.

وتسهم عوامل كثيرة في ارتفاع ظاهرة التسرب والهدر منها : وجود بعض فرص العمل أو الدراسة المنافسة خارج المؤسسة التعليمية الملتحق بها الطالب، صعوبة التخصص وعدم قدرة الطالب على السير فيه، وعدم تحقيق رغبة الطلاب في الالتحاق بالتخصص الذي يميل إليه، وظاهرة التحول بين التخصصات والكليات المختلفة، وفي العموم ظاهر التسرب والهدر معقدة ومتشعبة وتحتاج إلى دراسة تتبعية مفصلة.

الجدول رقم ٦. نسبة الخريجين من التعليم العالي من عام ١٤١٣هـ إلى ١٤١٧هـ إلى عدد المستجدين من عام ١٤٠٩هـ إلى ١٤١٣هـ حسب الجنس

السنة	المستجدون			الخريجون					٪مجموع الخريجين
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	٪من الذكور	٪من الإناث	المجموع	إلى المستجدين
١٤٠٩هـ	١٧,٢٦٧	١٣,٠٣٤	٣٠,٣٠١	١٤١٣	١٣,٣٣١	٨,٢٦٨	٪٦٣	٪٧٢	٢١,٥٩٩	٪٧١
١٤١٠هـ	٢٠,٣٢٢	١٤,٤٥١	٢٣,٧٧٣	١٤١٤	١٤,٣٢٣	١٣,٦٠٤	٪٧٠	٪٩٤	٢٧,٩٢٧	٪٨٠
١٤١١هـ	١٩,٠٥١	٢٠,٤٩٩	٣٩,٥٥٠	١٤١٥	١٤,٢٨٤	١٣,٥٤٧	٪٧٥	٪٦٦	٢٧,٨٣١	٪٧٠
١٤١٢هـ	٢٤,١٠٤	١٩,٨٤٢	٤٣,٩٤٦	١٤١٦	١٣,٦١٥	١٩,٤٩١	٪٥٦	٪٩٨	٣٣,١٠٦	٪٧٥
١٤١٣هـ	٢٦,٦٦٤	٢٤,٤٩٤	٥١,١٥٨	١٤١٧	١٦,١٠٩	١٩,١٠٦	٪٦٠	٪٧٨	٣٥,٢١٥	٪٦٩
المجموع	١٠٧,٤٠٨	٩٢,٣٢٠	١٩٩,٧٢٨	---	٧١,٦٦٢	٧٤,٠١٦	٪٦٧	٪٨٠	١٤٥,٦٧٨	٪٧٣

المصدر : الجدول من احتساب الباحث وقد اعتمد في ذلك على إحصاءات التعليم العالي، وزارة التعليم العالي.

وهذه الدراسة تقدم مؤشرات إجمالية مبسطة لمستوى التسرب والهدر في التعليم الجامعي، يتمثل ذلك في احتساب الفرق بين عدد الطلبة المسجلين وعدد الطلبة المتخرجين بعد أربع سنوات، على افتراض أن معدل الدراسة الجامعية أربع سنوات.

ويتضح من جدول رقم ٦ أن نسبة التسرب والهدر تختلف من سنة إلى أخرى ولا تتبع نمطا محددا، وإنما ترتفع عاما وتنخفض آخر. ونجد نسبة الهدر والتسرب مرتفعة بين الذكور بشكل عام مقارنة بالإناث : حيث بلغ معدل نسبة التسرب والهدر بين الذكور لخمس سنوات (١٤١٣هـ - ١٤١٧هـ) ٣٣٪ مقابل ٢٠٪ بين الإناث. وهذه النتيجة قد تعود إلى أن فرص الإناث خارج التعليم الجامعي محدودة، وإلى أن الإناث أكثر حرصا على مواصلة التعليم الجامعي. ويبلغ معدل نسبة التسرب والهدر بين الذكور والإناث في العموم ٢٧٪ في السنوات الخمس الماضية. وفي العموم تزيد ظاهرة التسرب يسهم في عدم المواءمة بين مخرجات التعليم بشكل عام واحتياجات سوق العمل.

٤- خصائص سوق العمل

في الوقت الذي يوجد فيه بطالة نوعية في سوق العمل، يوجد هناك أعداد كبيرة من العمالة الوافدة. وهذه العمالة مختلفة في مستوياتها التعليمية وتركيبتها المهنية، فهناك العمالة غير المتعلمة، والعمالة ذات التعليم المتدني، والعمالة ذات التعليم العالي. وهناك العمالة غير الماهرة، وشبه الماهرة، والعمالة الماهرة. وفي المملكة العربية السعودية بلغت العمالة الوافدة، المشتغلة في سوق العمل، ٢,٩٣٩,١٨٦ نسمة في عام ١٤١٣هـ، بينما بلغت العمالة الوطنية المشتغلة في سوق العمل ١,٩٧٥,٢٢٢ نسمة. وبذلك تشكل العمالة الوافدة ٦٠٪ من إجمالي القوى العاملة في عام ١٤١٣هـ (انظر الجدول رقم ٧) [١٧، ص٢٧]. وقد ارتفعت أعداد العمالة الوافدة في سوق العمل بشكل كبير خلال السنوات الماضية الثلاث، حيث بلغت ٤,٠٣٠,٨٠٠ نسمة في نهاية عام ١٤١٥هـ [٢٧، ص ٥].

وعند الحديث عن علاقة التعليم العالي بالعمالة الوافدة، يهمنا من هذه العمالة الفئة الماهرة وذات التعليم العالي، التي يفترض من مؤسسات التعليم العالي أن تسعى لإعداد البديل لها لسد حاجة السوق المحلية.

جدول رقم ٧. التوزيع العددي والنسبي للقوى العاملة (داخل قوة العمل) حسب المستوى التعليمي لعام ١٤١٣ هـ

المستوى التعليمي	سعودي			٪	غير سعودي			٪
	ذكور	إناث	المجموع		ذكور	إناث	المجموع	
أمّي	٥٣٢,٨٤٧	١٥,٦١١	٣٦٨,٤٥٨	١٩	٤٨١,٤٢٣	٥٣,٤٣٤	٥٣٤,٨٥٧	١٨
يقرأ ويكتب	٢٢٩,٩١٧	٢,١٢٥	٢٣٢,٠٤٢	١٢	٦١٣,٨٤٣	١٤٠,٧٥١	٧٥٤,٥٩٤	٢٦
ابتدائي	٤٧٤,٧٩٧	٣,٣٨٤	٤٧٨,١٨١	٢٥	٣٢٣,٠١٨	٣٣,٣٢٩	٣٥٦,٣٤٧	١٢
متوسط	٢٧٣,١٩٢	٥,٢٥١	٢٧٨,٤٤٣	١٤	٣٠١,١٩٩	٢٤,٣٣٨	٣٢٥,٥٣٧	١١
ثانوي	٢١٩,٥٦٥	٥٣,٧٧٥	٢٧٣,٣٤٠	١٤	٣٧٨,٨٩١	٣٨,١٩١	٤١٧,٠٨٢	١٤
د. دون الجامعي	٧٧,٨٦٥	٦٣,٢٢٥	١١٤,٠٩٠	٦	١٧٠,٣١٣	٣٤,٩٠٢	٢٠٥,٢١٥	٧
بكالوريوس	١٥٠,٦٥٩	٥٢,٠٦٦	٢٠٢,٧٢٥	١٠	٢٥٠,٩٦١	٤٨,٠٢٠	٢٩٨,٩٨١	١٠
د. عال أو ماجستير	١٧,٩٧٣	٢,٤٠٤	٢٠,٣٧٧	١٠	٢٧,٦٥٢	٣,٨٤١	٣١,٤٩٣	١
دكتوراه	٦,٧٩٧	٧٦٤	٧,٥٦١	٠,٤	١٠,٣٠٢	١,٧٦١	١٢,٠٦٣	٠,٤
المجموع	١,٨٠٣,٦١٧	١٧١,٦٠٥	١,٩٧٥,٢٢٢	١٠٠	٢,٥٦٠,٥٩١	٣٧٨,٥٩٥	٢,٩٣٩,١٨٦	١٠٠

المصدر: [١٧، ص ٣٥].

وبالنظر إلى المستويات العلمية والمؤهلات التي تحملها العمالة الوافدة في سوق العمل كما هو مبين في جدول رقم ٧، يتضح أن هناك ٥٤٧,٧٥٢ نسمة، أي ما نسبته ١٩٪ من العمالة الوافدة في قوة العمل تحمل مؤهلات عليا (دبلوم بعد الثانوي فما فوق). بينما بلغ عدد الأيدي العاملة الوطنية التي تحمل مؤهلات التعليم العالي ٣٤٤,٧٥٣ نسمة، أي بنسبة ١٧٪ من إجمالي الأيدي العاملة الوطنية. وبذلك، فإن الأيدي العاملة الوافدة تشكل ٦١٪ من إجمالي قوة العمل التي تحمل مؤهلات تعليمية عالية. وهذا يعني أن هناك أكثر من نصف مليون فرصة عمل يشغلها غير السعوديين يمكن إحلالها بالقوى العاملة السعودية التي تحمل تعليما عاليا. لذلك، على مؤسسات التعليم العالي إعداد البديل لهذه الفئة من الأيدي العاملة لتسد حاجة السوق المحلية.

ويتضح من جدول رقم ٨ التركيبة المهنية للقوى العاملة، حيث كان هناك ٣٧٤,٠٩١ نسمة، أي بنسبة ١٣٪ من إجمالي الأيدي العاملة الأجنبية، تعمل في المهن العلمية والفنية، ٨٥٪ من هذه القوى العاملة تحمل تعليما عاليا، وهذا يؤكد حاجة سوق العمل إلى القوى العاملة الوطنية التي تحمل تعليما عاليا في التخصصات العلمية والتطبيقية. كذلك هناك ٢٤,٢٠١ نسمة يعملون في الوظائف الإدارية، ٧٩٪ من هذه الفئة تحمل تعليما عاليا، بينما يعمل في الوظائف الكتابية ١١٥,١٠٧ نسمة، ٤٧٪ من هذه الفئة تحمل تعليما عاليا؛ ويعمل في التجارة ٢٣٩,٠٦٧ نسمة، و١٦٪ من هذه الفئة تحمل تعليما عاليا. ثم تتضاءل نسبة الذين يحملون تعليما عاليا لتشكل ٧٪، و٦٪، و٢٪ في قطاع الخدمات، وقطاع الإنتاج، وقطاع الزراعة على التوالي.

ومن جانب آخر بلغ عدد العاطلين السعوديين عن العمل ٣٠٧ آلاف نسمة في عام ١٤١٣هـ، ٢٨٤ ألفا من الذكور و٢٣ ألفا من الإناث. وتبلغ نسبة الذكور الذين يحملون تعليما عاليا ٤٪، وهذه نسبة متدنية، بينما تشكل نسبة الإناث اللاتي يحملن تعليما عاليا ٤٨٪. والبطالة في مخرجات التعليم العالي بشكل عام قد تعود إلى طبيعة التخصصات التي يحملها هؤلاء الخريجون، والتي غالبا ما تكون تخصصات نظرية وأدبية.

جدول رقم ٨. التوزيع العددي والنسبي للقوى العاملة حسب أقسام المهن لعام ١٤١٣هـ

المهن / السنة	سعودي			٪	غير سعودي			٪
	ذكور	إناث	المجموع		ذكور	إناث	المجموع	
الفنية والعلمية	٢٤٧,٦٨٤	١٤٢,٠٤٨	٣٨٩,٧٣٢	٢٠	٢٨٧,٤٤٦	٨٦,٦٤٥	٣٧٤,١٩١	١٣
الإدارية	٦٧,٧١٠	٩٠١	٦٨,٦١١	٣	٢٤,٠٧٤	١٢٧	٢٤,٢٠١	٠,٨
الكتابية	٢٤٠,٣٠٨	٨,٦٢٦	٢٤٨,٩٣٤	١٣	١١٠,٩٨١	٤,١٢٦	١١٥,١٠٧	٤
التجارية	١٠٢,٧٦٨	٧٢٨	١٠٣,٤٩٦	٥	٢٣٤,٥٢٨	٤,٥٣٩	٢٣٩,٠٦٧	٨
الخدمات	٨٠٠,٩٢٦	١٦,٢٧٥	٨١٧,٢٠١	٤١	٣٦٤,٤٦٣	٢٧٣,٦٩٢	٦٣٨,١٥٥	٢٢
الزراعية	١٣٩,٩٩٥	٢,٣٩٢	١٤٢,٣٨٧	٧	٢٣٢,٠٢٩	٦٨	٢٣٢,٠٩٧	٨
الإنتاج	٢٠٣,٤٩٥	٦٢٣	٢٠٤,١١٨	١٠	١,٣٠٦,٦٤٩	٩,٣٨٠	١,٣١٦,٠٢٩	٤٥
المجموع العام	١,٨٠٣,٦١٧	١٧١,٦٠٥	١,٩٧٥,٢٢٢	١٠٠	٢,٥٦٠,٥٩١	٣٧٨,٥٩٥	٢,٩٣٩,١٨٦	١٠٠

المصدر: [١٧، ص ٣٨].

وخلاصة القول إن سوق العمل في وضعه الراهن يحتاج إلى مخرجات التعليم العالي، خاصة التخصصات العلمية والتطبيقية، وإلى التخصصات الإدارية والتنظيمية، وهذا لا يتسق مع واقع مؤسسات التعليم العالي التي تهيمن عليها التخصصات النظرية والأدبية.

٥- مستقبل سوق العمل

تعتمد مسيرة التنمية والتصنيع في المجتمعات على المستوى التعليمي والإعداد المهني لقوة العمل. والتعليم بشكل عام والتعليم العالي بصفة خاصة هو الوسيلة الأساس لإعداد الكوادر وتدريب الكفاءات التي تدير التنمية وتقوم بالإنتاج.

وقد أولت المملكة العربية السعودية هذا الجانب عناية فائقة، فمن الأهداف الأساسية لخطط التنمية الخمسية، تنمية وتطوير القوى البشرية الوطنية بما يحقق احتياجات التنمية والطلب الاجتماعي. ونصت الخطتان الخامسة والسادسة على أهمية التلاؤم بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

واقتصاد المملكة العربية السعودية يمر بتطور سريع وانتعاش كبير، فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الثابتة لعام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ من ١٥٧,٨ بليون ريال في عام ١٣٩٠هـ إلى ٥١١,٥ بليون ريال عام ١٤١٤هـ. ونمو الناتج المحلي يستخدم في الدراسات الاقتصادية كمؤشر على توسع وزيادة فرص العمل. ونتيجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تطور وازدهر القطاع الخاص، وزادت مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الثابتة لعام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ من ٢٧,٦ بليون ريال في عام ١٣٩٠هـ إلى ١٤١,٨ بليون ريال في عام ١٤١٤هـ. وهذا الازدهار يعكس تنوع القاعدة الاقتصادية وتغير الهيكلية الاقتصادية في البلاد.

كذلك عند النظر إلى سوق العمل في المملكة العربية السعودية نجده مر بتطور وتقدم كبير. فقد كان القطاع التصنيعي في المملكة العربية السعودية قبل ثلاثة عقود محدودا وبسيطا. ويقتصر على الصناعات الأولية والبدائية، ولكن هذا القطاع شهد نهضة كبيرة وتطورا مذهلا، فازدهرت الصناعات التحويلية من البتروكيماويات وغيرها، وشيدت

المدن الصناعية. وارتفعت مساهمة القطاع الصناعي غير البترولي في تكوين الناتج المحلي من ٣,٩٪ في عام ١٣٩٠هـ إلى ٦,٤٪ في عام ١٤١٤هـ، بينما يبلغ إجمالي مساهمة القطاع الصناعي ١٣,١٪ في عام ١٤١٤هـ. وارتفع رأس المال المستثمر في الصناعة من ٢,٨ بليون ريال في عام ١٣٩٠ إلى ١٥١,٢ بليون ريال في عام ١٤١٥هـ. كذلك ارتفع عدد المصانع في المملكة من ١٩٩ مصنعا في عام ١٣٩٠ هـ إلى ٢٢٣٤ مصنعا في عام ١٤١٥هـ يعمل بها ١٩٦ ألف نسمة، ويعمل في القطاع الصناعي بشكل عام ٥٦٦٩١٠ نسمة في عام ١٤١٤هـ. كذلك بلغ عدد إجمالي القوى العاملة المنخرطة في الأعمال المهنية والفنية ١,٠٠٢,٧٠٠ نسمة في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ [٢٨، ص ص ١١٣ - ١٢٩].

وبناء على توقعات الخطة الخمسية السادسة فإن المملكة سوف تشهد نموا اقتصاديا جيدا، حيث يتوقع أن يرتفع إجمالي الإنتاج المحلي حسب الأسعار الجارية من ٤٤٠,١ بليون ريال في عام ١٤١٥هـ إلى ٦٠٤,٣ بليون ريال في عام ١٤٢٠هـ، وأن تصل مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي إلى ١٤,٢٪ في نهاية الخطة. وتتوقع الخطة أن يصل عدد العاملين بالصناعة إلى ٦٢١,٦٠٠ نسمة، وأن يرتفع عدد المنخرطين في الوظائف المهنية والفنية إلى ١,٠٨٦,٢٠٠ نسمة خلال فترة الخطة [٢٨، ص ص ١١٢ ، ١٩١].

وبذلك يسهم النمو المضطرد في الصناعة في زيادة العبء على مؤسسات التعليم لكي تساير مطالب التنمية والتطور الصناعي. فبالإضافة إلى وجود الأعداد الكبيرة من العمالة الوافدة في سوق العمل في الوقت الراهن، الذي يتطلب من مؤسسات التعليم والتدريب العمل على إعداد وتدريب البديل لها من القوى العاملة الوطنية، كذلك نمو في قطاعي الصناعة والخدمات سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على مستويات تعليمية عالية وتخصصات على درجة كبيرة من التنوع. وتشير خطة التنمية إلى تغيرات في البنية الاقتصادية ستؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة الماهرة والمتخصصة، بينما ستنخفض نسبة العمالة غير الماهرة وغير المتخصصة.

وفي العموم، هناك نمو كبير في القطاعات الاقتصادية ستنشأ عنه زيادة في الطلب على الأيدي العاملة بشكل عام، وعلى القوى العاملة ذات التعليم العالي والمتخصص

بشكل خاص. وبذلك فالتوسع في التعليم العالي في كيفه وكمه مطلب تنموي ملح، وينبغي ألا تكون مشكلات التوظيف أو التمويل عوائق في توسع التعليم العالي، فهو الخيار التنموي، وهو المسار الصحيح للنهوض بالمجتمع والرقي به. والأفراد المتعلمون في العموم أقدر على إيجاد فرص العمل وتحسين مستوى الإنتاج وأقدر على المنافسة في سوق العمل العالمي [٢٩، ص ١٤].

٦- نتائج الدراسة

١- شهد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية نهضة كبيرة، حيث قفز منسوبو التعليم العالي من ٧,٠٠٠ طالب في عام ١٣٩٠هـ إلى ٢٨١,٠١٨ طالبا وطالبة في عام ١٤١٧هـ. ورغم التوسع في التعليم العالي، إلا أن الطلب الاجتماعي يفوق بكثير قدرات مؤسسات التعليم العالي الاستيعابية، حيث تعمل مؤسسات التعليم العالي بطاقتها الاستيعابية في الوقت الراهن، وهناك قرابة ٣٥٪ من خريجي التعليم الثانوي لم يلتحقوا بمؤسسات التعليم العالي. كذلك يتوقع أن تتضاعف مخرجات التعليم الثانوي إلى أكثر من ثلاثة أضعاف خلال السنوات العشر المقبلة. وبذلك مؤسسات التعليم العالي لا تستطيع بوضعها الراهن تلبية الطلب الاجتماعي في الوقت الراهن فضلا عن الطلب المتنامي في المستقبل.

٢- ما زالت نسبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي متدنية مقارنة بالدول الصناعية، حيث تشكل ١٨٪ من إجمالي الفئة العمرية ١٠-٢٣ التي توازي سن الانخراط في التعليم العالي. وهذا يؤكد أهمية التوسع في التعليم العالي في كمه وكيفه لدفع عجلة التنمية.

٣- يتسم التعليم العالي بارتفاع نسبة الإناث، سواء الملتحقات بمؤسسات التعليم العالي أو بالدفعات المتخرجة حديثا. وتزايد أعداد الإناث اللاتي سوف يتخرجن من مؤسسات التعليم العالي يتطلب إعادة النظر في التخصصات الدراسية، وذلك بتوسيع التخصصات الأكثر مناسبة لسوق العمل. ومن جانب آخر، توسيع فرص العمل في القطاع الخاص التي تتناسب مع الطبيعة النسوية وتتسق مع القيم الإسلامية حتى يتسنى استيعابها في سوق العمل.

٤- تسهم ظاهرة التسرب العالية من مؤسسات التعليم العالي في دخول أيدي عاملة غير معدة لسوق العمل، وبذلك تضعف عملية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

٥- يتسم القطاع الحكومي، وهو المستهلك الأول المخرجات التعليم العالي، بالتشبع في أغلب احتياجاته الوظيفية، حتى قطاع التربية والتعليم بدأ في الاكتفاء من أغلب التخصصات. ويتوقع أن تستوعب معظم مخرجات التعليم العالي مستقبلا في القطاع الخاص، لذلك ينبغي أن يكون هناك اتساق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات هذا القطاع.

٦- يغلب على مخرجات التعليم العالي التخصصات النظرية والتربوية، حيث تشكل ٧٩٪ من مجموع مخرجات التعليم العالي في خمس السنوات الماضية، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة في المستقبل لزيادة الملتحقين بهذه التخصصات في الوقت الراهن. بينما الطلب في سوق العمل يتجه نحو التخصصات الفنية والعلمية التطبيقية. ويتضح ذلك من التركيبة المهنية للعمالة الوافدة، حيث تشكل العمالية الوافدة ٦٠٪ من إجمالي القوى العاملة في ١٤١٣هـ، ويحمل أكثر من ١٩٪ من إجمالي العمالية الوافدة تعليما عاليا، يعمل معظمهم في الأعمال الفنية والعلمية. وبذلك فكثير من مخرجات التعليم العالي في الوقت الراهن من التخصصات النظرية والأدبية لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل الذي يتطلب تخصصات علمية وتطبيقية. وهذا يؤكد أهمية مراجعة مسيرة التعليم العالي في أنماطه وهياكله.

٧- تشير توقعات النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على مخرجات التعليم العالي في التخصصات العلمية والتطبيقية. وهذه المؤشرات والتوقعات تؤكد كذلك أهمية إعادة النظر في أنماط التعليم العالي كي يتلاءم مع احتياجات سوق العمل المستقبلية.

خامسا : أنماط التعليم العالي

في ضوء نتائج الدراسة السابق ذكرها والتي تمثل : الطلب الاجتماعي الكبير والمتزايد، وعجز مؤسسات التعليم العالي عن تلبية هذا الطلب، واحتياجات التنمية المتجددة والمتزايدة، وعدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على مقابلة هذه الاحتياجات أو مواكبة مستجدات سوق العمل، فإن التعليم العالي يحتاج إلى بدائل وأنماط متعددة وتغيير

في بنيته وهياكله. ومن خلال استعراض أنماط التعليم العالي والوقوف على تجارب بعض الدول في ذلك، فإننا نقترح التوسع وتطوير بعض أنماط التعليم العالي القائمة مثل الكليات المتوسطة الشاملة، والكليات التقنية، والانتساب. ونقترح كذلك بعض الأنماط الجديدة مثل: التعليم التعاوني، والجامعات المسائية، والتعليم القائم على الوقف، والتعليم الأهلي، لتكون روافد جديدة تتلاءم أكثر مع مطالب التنمية وتسهم في تخفيف الضغط المتزايد على مؤسسات التعليم العالي القائمة.

١- الكليات المتوسطة الشاملة (كليات المجتمع)

أ) مفهوم الكليات المتوسطة الشاملة

يقصد بالكليات الشاملة أو كليات المجتمع ذلك النمط من مؤسسات التعليم العالي الذي يقوم على مجموعة من البرامج والمعارف المتنوعة لمدة سنتين، وتشترك هذه الكليات مع الجامعات في بعض الوظائف والأهداف، إلا أنها أكثر مرونة وقدرة على التكيف والاستجابة لاحتياجات سوق العمل. وهذه الكليات تعتمد في برامجها على الربط المباشر بين الدراسة والعمل.

وقد ظهرت الكليات المتوسطة في بداية القرن التاسع عشر الميلادي، في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت كليات الجونيور (الكلية المتوسطة) النواة الأولى لظهور الكليات الشاملة. وأسست كليات الجونيور في عام ١٩٠١م لتخفف الضغط على الجامعات وتعد الطلاب في برنامج لمدة سنتين للانتقال بعدها إلى الجامعة وإكمال السنتين المتبقيتين. ثم تطورت بعد ذلك مناهج كليات الجونيور في الثلاثينات لتشمل البرامج المهنية، كما تقدم خدمات اجتماعية إضافة إلى مهامها الأساسية. ويعد ذلك بداية لتحولها إلى كليات شاملة وهي التي تسود في العصر الراهن ن وتعرف بكليات المجتمع [٣٠، ص ٩].

ب) أهداف الكليات المتوسطة الشاملة

تعمل الكليات المتوسطة الشاملة على تحقيق الأهداف الآتية:

١- **الإعداد الجامعي**. تعمل الكليات المتوسطة الشاملة على تخفيف الضغط على الجامعات من خلال تقديم برنامج دراسي مماثل للبرامج التي تقدمها الكلية في السنتين الأوليين، وعند النجاح في الكلية يستطيع الطالب الالتحاق بالسنة الثالثة بالجامعة.

٢- **الإعداد المهني**. تقدم الكلية المتوسطة الشاملة برامج مهنية لمدة سنتين تعد الطالب خلالها للعمل في السوق المحلية. وهذه البرامج تختار وفق احتياجات سوق العمل المحلي. ووجود برنامجين (أكاديمي ومهني) داخل الكلية يسهم في تذويب النظرة الدونية للأعمال المهنية. كذلك يسهم في تقليل النفقات حيث يمكن الطلاب في كلا المساقين من الاشتراك في مجموعة من المواد، وكذلك الاستغلال الأمثل للمباني والخدمات.

٣- **التعليم المستمر**. توفر الكليات الشاملة برامج لتعليم الكبار، سواء كان ذلك من أجل الترقي الوظيفي أو من أجل التزود المعرفي والثقافي. وهي بذلك تحقق مطالب شريحة من المجتمع لم تستطع إكمال تعليمها العالي لظروف مختلفة. وغالبا ما تكون برامج التعليم المستمر في الفترة المسائية، حيث تتيح للكبار متابعة أعمالهم في الفترة الصباحية.

وبالإضافة إلى هذه الأهداف الأساسية تعمل الكليات الشاملة على تحقيق مجموعة من الأهداف الأخرى مثل الإعداد الاجتماعي والثقافي للطلاب للعيش في المجتمع، وكذلك تقدم الكليات الإرشاد والتوجيه للطلاب في اختيار التخصصات والمهن المناسبة لهم، وأخيرا تعد الكلية مركز إشعاع ثقافي للمجتمع المحلي بما تقدمه من برامج ثقافية ومحاضرات ودورات علمية [٣٠، ص ص ١٠ - ١٥].

جـ) تطبيقات الكليات المتوسطة الشاملة

لقد انتشرت الكليات الشاملة خارج الولايات المتحدة في مجموعة من الدول الصناعية والنامية على حد السواء. فظهرت الكليات المتوسطة الشاملة في بريطانيا عام ١٩٤٦م، وأنشئت في كندا في عام ١٩٥٧م، وانتشرت في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ثم انتشرت في بداية السبعينات الميلادية في كل من تشيلي، وسيلان، والأردن، وغيرها.

عملت الدول التي تبنت مفهوم الكلية الشاملة على تكييف وتطوير هذا النموذج ليلائم الاحتياجات المحلية والمطالب التنموية لتلك الدول. فلم يؤخذ هذا النموذج بحرفيته للتطبيق، لذا اختلفت الوظائف التي تؤديها والبرامج التي تقدمها من دولة إلى أخرى [٣٠، ص ص ٢٩ - ٣٥].

د) المبررات لاقتراح هذا النمط

يعد التوسع في الكليات المتوسطة الشاملة (كليات المجتمع والتي بدأت حديثا في المملكة) من الخيارات الملائمة التي يمكن أن تكون مساندة ورديفا لمؤسسات التعليم العالي القائمة. والكليات المتوسطة الشاملة في المملكة العربية السعودية ينبغي أن تكون مكملة للكليات التقنية القائمة، حيث تقدم برامج دراسية مختلفة. ومن التخصصات المقترحة التي يمكن أن تركز عليها هذه الكليات ما يلي: الحاسب الآلي، المحاسبة والعلوم المصرفية، وإدارة الأعمال والتسويق، والكيمياء، والفيزياء، والأحياء، والرياضيات، ... إلخ. وهذه التخصصات يمكن أن تخرج فنيي مختبرات، ومساعدي مهندسين، ويمكن أن تعد الطلاب للالتحاق بالسنة الثالثة في الجامعات.

والتوسع في الكليات المتوسطة الشاملة في المملكة العربية السعودية يحقق الأهداف التالية:

١ - إعادة التوازن في الدراسات الجامعية بين التخصصات النظرية والتربوية، وبين الدراسات العلمية التطبيقية، حيث يمكن أن تقصر هذه الكليات على التخصصات العلمية والمهنية، لرفع نسبة التخصصات العلمية والتطبيقية في الجامعات، وذلك بأخذ السنتين الأولى والثانية في الكلية المتوسطة ثم الالتحاق بالجامعة.

٢ - مد سوق العمل بالعمالة الوسطى، والتي يمثل تركيب القوى العاملة نقصا كبيرا فيها.

٣ - الإسهام في الاستخدام الأمثل لموارد وإمكانات الجامعات، حيث تعمل الجامعات بطاقتها الاستيعابية في المستويات الأولى، ثم يتناقص أعداد الطلاب في المستويات المتقدمة، نتيجة التسرب والهدر، وإمداد الجامعات مباشرة بطلاب في المستويات المتقدمة يجعل الجامعات تعمل بطاقتها الاستيعابية في كل المستويات.

٤- تيسير التحاق الطلاب بالكليات المتوسطة الشاملة وهم في مقر إقامتهم، وفي ذلك توفير كبير لتكاليف التعليم على الطلاب من جهة، وتخفيف من ازدحام المدن الذي تعاني منه المملكة العربية السعودية من جهة أخرى.

٥- إيجاد نوع من التعليم العالي قادر على تكييف برامجه ومناهجه الدراسية تبعا لاحتياجات سوق العمل. ويستطيع متابعة التغيرات والمستجدات في سوق العمل والتأقلم معها بشكل مرن مقارنة بالجامعات. وهذه التغيرات تحدث بسرعة كبيرة في سوق العمل في المملكة العربية السعودية نتيجة للانتعاش الاقتصادي والاتجاه نحو التصنيع والتحديث.

٦- تخفيف الضغط على الجامعات وذلك باستيعابها لأعداد كبيرة من الطلاب. ومما لا شك فيه أن كل الجامعات في المملكة تعمل الآن بطاقتها الاستيعابية. بالإضافة إلى أن الكليات المتوسطة تقدم تعليما قصير الأجل وقليل التكلفة.

٧- الجمع بين التخصص المهني والتخصص الأكاديمي، وهو بذلك يتيح للطلاب فرصة أكبر في اكتشاف مواهبهم، وتأكيد رغباتهم، وتحديد ميولهم بناء على المعرفة الفعلية بالمهن والتخصصات.

٨- تذويب النظرة الدونية الاجتماعية للأعمال المهنية، خاصة مع وجود التعليم التقني والأكاديمي جنبا إلى جنب في الكليات المتوسطة الشاملة.

٩- التقليل من نسب التسرب التي تعاني منها الجامعات، حيث تصل إلى أكثر من ٢٧٪ من نسبة الملتحقين، حيث تعد الكليات المتوسطة الشاملة لدخول سوق العمل بالدبلوم وفي ذلك حد لعملية الهدر.

١٠- الإسهام في توفير النفقات، حيث يدرس الطلاب في المجال المهني والتخصص الأكاديمي مجموعة من المواد المشتركة، ويستخدمون القاعات نفسها والخدمات التعليمية والاجتماعية.

٢- التعليم العالي الفني

أ) مفهوم التعليم العالي الفني

يقصد بالتعليم العالي الفني ذلك النمط من التعليم الذي يتم بعد التعليم الثانوي، وتتراوح مدة الدراسة فيه بين سنتين وأربع سنوات. ويشتمل التعليم الفني على دراسة

التقنيات والعلوم المرتبطة بها. يسعى التعليم الفني إلى إكساب الاتجاهات والمهارات العلمية في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وتقوم فلسفة التعليم الفني على ثلاثة محاور أساسية: مقابلة احتياجات المجتمع، وربط العلم بالتنمية والتطبيق وقضايا الحياة، وتوسيع التخصصات الفنية أمام الدارسين. والتعليم الفني تطور وازدهر بعد الحرب العالمية الأولى في أوروبا، وقد ساهم النمو الاقتصادي في تطور التعليم العالي الفني وتميزه عن التعليم العالي الأكاديمي [٣١، ص ص ٣٢٢ - ٣٢٥].

ب) أهداف التعليم العالي الفني

يسعى التعليم العالي الفني إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- إعداد كوادر تقنية تقوم بعملية التشغيل والإنتاج والصيانة في القطاعات الإنتاجية وقطاع الخدمات.

٢- تأهيل العمالة الوسطى في المجالات الفنية والمهنية.

٣- إعداد الكوادر التقنية التي تستطيع تطويع التقنية وتكييفها لخدمة التنمية [٣٢، ص ص ٣٩ - ٤١].

جـ) مبررات التعليم العالي الفني

يعد التوسع في الكليات التقنية القائمة في المملكة العربية السعودية مطلبا حيويا وخيارا استراتيجيا لمقابلة متطلبات خطط التنمية، والتي تسعى إلى تطوير وتنويع القاعدة الصناعية. ولمقابلة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم التقني. ويمكن إجمال مبررات وجود هذا النوع من التعليم في الآتي:

١- إمداد سوق العمل بالعمالة الفنية والمهنية الوسطى والتي يحتاجها سوق العمل بشكل كبير ومتزايد نتيجة التقدم الصناعي الذي تمر به المملكة العربية السعودية.

٢- مقابلة الطلب الاجتماعي الكبير على الكليات التقنية، حيث تقدم للكليات في عام ١٤١٧ هـ خمسة أضعاف طاقتها الاستيعابية.

٣- تخفيف الضغط على الجامعات، ونشر مؤسسات التعليم العالي في أنحاء المملكة العربية السعودية المختلفة.

٣- الانتساب

أ) مفهوم الانتساب

يعد الانتساب أحد أنماط التعليم عن بعد الذي أخذ ينتشر في العصر الحديث في كثير من الدول. ويهدف الانتساب إلى نشر المعرفة والثقافة لدى الراغبين فيها، في مكان إقامتهم. ويعد الانتساب رديفا ومساندا لأنماط التعليم العالي الأخرى. كذلك يعمل الانتساب على مواجهة مطالب الأفراد الاجتماعية في المعرفة والتعلم، ويسهم كذلك في تنمية قدرات ومهارات الأفراد، والتي تسهم بدورها في تلبية ومواكبة الاحتياجات التنموية والاقتصادية.

ب) أهداف الانتساب

١- مواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي، وتخفيف الضغط على الجامعات.

٢- إشباع طموح الأفراد في مواصلة التعليم العالي أو في الترقي الوظيفي.

٣- إتاحة فرص التعليم العالي للراغبين والمؤهلين الذين لا تساعدهم ظروفهم الاجتماعية، أو أعمالهم الوظيفية، أو موقعهم الجغرافي، على الانتظام والحضور المستمر.

٤- الإسهام في التنمية الوطنية من خلال رفع مستوى العاملين، وتنمية قدراتهم المعرفية، وتطوير خبراتهم.

٥- إتاحة الفرصة للمرأة لمواصلة تعليمها العالي في ظل ظروفها الأسرية أو بعدها المكاني عن مؤسسات التعليم العالي.

جـ) تطبيقات الانتساب

١- **الانتساب التقليدي**. يعمل بالانتساب في كثير من الجامعات العالمية والعربية، ويأخذ صورا وأشكالا مختلفة، بعضها يأخذ شكل المراسلة، وبعضها يأخذ شكل الدراسة المنزلية، كما تعقد الاختبارات في المؤسسات التعليمية.

بدأ الانتساب في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في وقت مبكر، حيث عمل بالانتساب في كلية الشريعة منذ إنشائها عام ١٣٧٣هـ، ثم استمر في

جامعة الإمام حتى عام ١٤٠٧هـ. وقد أوقف الانتساب بعد ذلك في جامعة الإمام للمبررات الآتية: ضعف مستوى التحصيل العلمي عند المنتسبين، ونسبة التسرب والهدر العالية، ومساهمة الانتساب في التقليل من الإقبال على الكليات الفنية والمهنية. ثم أعيد فتح الانتساب في عام ١٤١٤هـ بعد تزايد المطالبة به، وقد وضعت عدة ضوابط ومتطلبات جديدة للانتساب، منها: ألا يتجاوز عدد المنتسبين ١٠٪ من مجموع المقبولين، وأن يجتاز المتقدم الشخصية، وأن يجتاز دورة تأهيلية لمدة شهرين [٣٣، ص ٤-١٠].

وأخذت جامعة الملك سعود بنظام الانتساب في عام ١٣٧٧هـ، ثم أوقف لعدة أسباب منها: نسبة التسرب العالية بين المنتسبين، وانتشار مؤسسات التعليم العالي في مناطق عدة للطلاب والطالبات في أنحاء المملكة، والعمل بنظام التفرغ الجزئي.

أما جامعة الملك عبد العزيز، فقد بدأ الانتساب بها في عام ١٣٩٢هـ، ثم تطور بعد ذلك ليكون له عمادة مستقلة في ١٤٠٠هـ. وقد أعدت الجامعة مواد دراسية ومناهج خاصة بالمنتسبين، كذلك تعقد الجامعة دورات دراسية للطلاب، ويأخذ الطلاب امتحانا نصفيا ونهائيا في السنة يعقد في مقر الجامعة أو في بعض المراكز الأخرى. وقد حدثت بعض التعديلات على هذا النظام في عام ١٤٠٩هـ، حيث لا يطالب الطلاب بأخذ الدورة السابق ذكرها كما يسمح لهم الحضور في قاعة المحاضرات إذا أرادوا. كذلك يعمل بالانتساب في حدود ضيقة في الرئاسة العامة لتعليم البنات [٣٣، ص ص ١١-١٥].

٢- **الانتساب الموجه**. ويقصد بالانتساب الموجه ذلك النمط من التعليم العالي الذي لا يلتزم أفراده بالحضور المستمر في قاعات الدراسة. ويختلف الانتساب الموجه عن الانتساب التقليدي الشائع في بعض الجامعات العربية، بأن الأول يقوم على علاقة توجيه وإرشاد بين الطلاب والجامعة تأخذ صورا وأشكالا مختلفة، فهناك اتصال مع الأساتذة ولقاءات دورية ومراكز للإرشاد والتوجيه.

وتعد جامعة الإمارات العربية المتحدة من أوائل الجامعات التي تأخذ بنظام الانتساب الموجه. وتهدف الجامعة من هذا النمط التعليمي إلى توسيع قاعدة التعليم العالي والوصول به إلى الراغبين فيه من كافة المواطنين في مختلف أنحاء الإمارات العربية. كذلك

يخدم الانتساب الموظفين وغيرهم ممن لا تمكنهم ظروفهم الاجتماعية أو الوظيفية من الانتظام في التعليم الجامعي [٣٤، ص ٥٢].

الركائز التي يقوم عليها نظام الانتساب الموجه في جامعة الإمارات العربية المتحدة:

أ) *إعداد المادة التعليمية*. وذلك بوضع مفردات للمواد العلمية وإعداد مراجع لها تكون في متناول الطلبة المنتسبين مع بدء العام الدراسي.

ب) *الاتصال التعليمي*. ويتم الاتصال في عملية الانتساب الموجه من خلال الوسائل التالية:

١- المادة التعليمية المكتوبة، وهي الكتب والملازم التي تقدم للطلاب كمراجع أساس للمادة.

٢- المادة المسموعة، وتقدم على الأشرطة السمعية والبصرية التي تعد كمرادف للمادة المكتوبة تعطي توصيفا للمقرر، وتوضح أهدافه، ومباحثه العامة، وأسلوب الاختبارات، وغيره من المعلومات التي يحتاجها الطلاب.

٣- حلقات دراسية وتوجيه مباشر، وهذه تعقد بصفة دورية وفق جدول زمني يزود به الطلاب، وتقام في المساء أو في نهاية الأسبوع.

٤- القراءات الموجهة، والتي تتم في المكتبات العامة أو في مكتبات مراكز الانتساب [٣٤، ص ص ٥٣-٥٨].

٥- البحوث والدراسات التطبيقية، وهذه يكلف بها الطلاب ضمن متطلبات المواد الدراسية.

٦- الهاتف التعليمي، وذلك بتحديد ساعات مكتبية لعضو هيئة التدريس يجيب فيها عن أسئلة واستفسارات الطلاب من خلال الهاتف.

جـ) *الإرشاد الأكاديمي والمتابعة*. يتم الإرشاد الأكاديمي والمتابعة في مراكز الانتساب الموجه في صور عدة مها:

١- إرشاد مستمر من قبل أعضاء هيئة التدريس المقيمين في مراكز الانتساب، والطالب يقضي ساعات محددة في لقاء مباشر مع الأساتذة أو في مكتبة المركز.

٢- إرشاد وتوجيه دوري، وذلك من خلال زيارات دورية يقوم بها بعض أعضاء هيئة التدريس لمراكز الانتساب واللقاء مع الطلاب.

٣- التوجيه والإرشاد من خلال الهاتف، حيث يحدد كل عضو هيئة تدريس ساعات معينة للرد على استفسارات وأسئلة الطلاب.

د) **التقـــويم**. يطبق على طلاب الانتساب نظام التقويم المتبع مع الطلاب المنتظمين، حيث يؤدي الطلاب اختبار منتصف الفصل، واختبار نهاية الفصل، بالإضافة إلى البحوث والتقارير الفصلية [٣٤، ص ٦٢].

هـــ) مبررات الأخذ بنظام الانتساب

لقد كان الانتساب في السابق يعمل على تحقيق احتياجات أصحاب الظروف الخاصة أو الذين يعيشون في المناطق النائية، وكان التعليم العالي متاحا للجميع، وكان هناك ضعف في الإقبال على التعليم الفني والمهني. وقد كان التسرب والهدر عاليا في صفوف المنتسبين لعدة عوامل، منها أن غالبية الذين يقبلون على الانتساب أكبر سنا من الطلاب المنتظمين، حيث يشكل الطلاب من ٢٠ إلى ٣٠ أقلية في فئة المنتسبين العمرية، كذلك تعاني فئة المنتسبين بحكم مستواها العمري من زيادة الأعباء الأسرية والاجتماعية بالإضافة إلى زيادة الأعباء المهنية [٣٥، ص ص ٥-١٠]. ويعانون كذلك من ضعف في التحصيل العلمي مقارنة بالمنتظمين، وذلك نتيجة أسلوب الانتساب القائم، وتدني جدية المنتسبين [٣٣، ص ١٦].

أما في الظروف الراهنة، فقد تغيرت الظروف التي أدت بالانتساب إلى مواجهة بعض الصعوبات التي تضعف من مستوى مخرجاته، حيث لم تعد مؤسسات التعليم العالي في الوضع الراهن قادرة على تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد، الذي يتوقع أن يتضاعف ثلاثة أضعاف خلال عقد من الزمن في المملكة العربية السعودية. لذلك فمدخلات الانتساب تختلف في خصائصها الاجتماعية، حيث يتوقع أن يقبل على الانتساب حديثو التخرج من الذين لم يجدوا فرصة في التعليم المنتظم، وهذه الفئة قد تكون أكثر جدية وأقل مسؤوليات بحكم طبيعتها العمرية. وفي ظل تزايد نسبة النساء المتخرجات من التعليم العام، واللاتي لا يجدن فرصة كذلك في التعليم المنتظم، سوف يكون الانتساب بديلا ملائما لهن

لمواصلة الرغبة في التعلم. وهذه المتغيرات، إذا ما صاحبها تطوير في أسلوب الانتساب، يمكن أن تقلل من التسرب والهدر الذي كان يعاني منه الانتساب في الماضي، ويمكن أن تحسن من مخرجات الانتساب.

ويظهر مما سبق أن التوسع في الانتساب أصبح أحد الخيارات المطروحة للتعليم العالي للأسباب الآتية:

١- يلبي الانتساب الحاجة الاجتماعية عند الأفراد، والرغبة في التنمية الذاتية من خلال التعلم، واكتساب المعرفة والمهارات.

٢- يحقق الانتساب لبعض الأفراد طموحاتهم العملية من خلال رفع كفاءتهم وتطوير مستواهم العلمي والوظيفي، وهم على رأس العمل.

٣- يتيح للمرأة فرصة متابعة تعليمها في ظل الزواج والحياة الأسرية.

٤- يسهم الانتساب في نشر المعرفة ورفع المستوى الثقافي للمواطنين.

٥- يتيح الانتساب للأفراد الذين يسكنون في المناطق النائية أو الذين تحول دونهم بعض الظروف الاجتماعية مواصلة تعليمهم العالي.

٦- مع تزايد تكاليف التعليم العالي يعد الانتساب من أقلها من حيث التكلفة المالية.

و) ضوابط ومعايير للانتساب

ينبغي أن يكون التوسع في الانتساب في ظل الضوابط الآتية:

١- أن يحصر الانتساب في التخصصات النظرية مثل العلوم الشرعية، والأدبية، وبعض العلوم الاجتماعية التي لا تحتاج إلى تدريب عملي.

٢- أن تعتمد شهادات الانتساب للأغراض الوظيفية دون التربوية.

٣- أن تنشأ مراكز أو عمادات لتنظيم وتطوير الانتساب.

ز) بعض المبادئ العامة

لتطوير وتحسين مستوى نمط الانتساب، وفي ظل المقترحات والتوصيات من الدراسات السابقة [٣٥، ص١٢؛ ٣٦، ص ٧؛ ٣٧، ص ١٧٢؛ ٣٤، ص ص ٢٤٠-٢٤٣؛ ٣٣، ص١٧]، وكذلك التجارب المختلفة للانتساب، نقدم بعض المبادئ أو القواعد التي يمكن أن تسهم في تطوير الانتساب وتحسن من مخرجاته.

١- إعداد المادة التعليمية المناسبة للمنتسبين، والتي تراعي القدرة على التعلم الذاتي، وأن تكون في متناول الطلاب مع بداية العام الدراسي.

٢- إعداد المواد التعليمية المساندة، مثل الأشرطة السمعية والسمعية البصرية، والأقراص المدمجة، والتي تسهل بعض الصعوبات التي يمكن أن تظهر في المقرر.

٣- عقد الدورات التأهيلية للمتقدمين للانتساب.

٤- عقد لقاءات دورية فصلية بين الطلاب المنتسبين وبين أعضاء هيئة التدريس.

٥- تحديد ساعات مكتبية لأستاذ المادة يمكن أن يجيب فيها عن أسئلة واستفسارات المنتسبين مباشرة عبر الهاتف.

٦- وجود مرشدين أكاديميين متفرغين في مراكز الانتساب.

٧- إعداد دليل إرشادي للطلاب المنتسبين.

٨- استخدام أساليب متنوعة في التقويم مثل إعداد البحوث المكتبية والدراسات الميدانية، والمراجعات النقدية لبعض المؤلفات وغيرها، وعدم حصر التقويم في الأسلوب التقليدي (الامتحان النهائي).

٤- التعليم العالي التعاوني

يقصد بالتعليم التعاوني cooperative education ذلك النمط من التعليم الذي يقوم على التعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات العمل. وذلك بأن يقضي الطالب جزءا من دراسته في المؤسسات التعليمية داخل ميدان العمل في الشركات والمؤسسات وتحسب فترة التدريب داخل تلك المؤسسات جزءا متطلبا من إتمام شهادة الدراسة.

وتختلف الفترة الزمنية التي يقضيها الطالب في مؤسسات العمل تبعا لنوعية البرنامج الدراسي ومدته. وتتراوح مدة التدريب في المعاهد والكليات بين ثلاثة أشهر واثني عشر شهرا، بينما تتراوح بين سبعة أشهر وسنتين في الكليات الجامعية.

أ) أهداف التعليم التعاوني

١- يسهم هذا النمط من التعليم في توثيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، حيث يكتسب الطالب المهارات والخبرات التطبيقية ويتخرج بعد ذلك جاهزا ومعدا لسوق العمل.

٢- يعمل التعليم التعاوني على زيادة ارتباط مؤسسات التعليم العالي بسوق العمل ومعرفة احتياجاته ومطالبه، مما يسهم في إعادة تقويم البرامج التعليمية في ضوء احتياجات السوق ومن ثم إعادة تكييف البرامج والمناهج لتلبية تلك الحاجات.

٣- يسهم هذا النمط من التعليم في تعريف الطالب في وقت مبكر بواقع سوق العمل والفرص والمصاعب والعقبات التي تكتنفه، ومن ثم تهيئته للتكيف مع هذا الواقع [٣٨، ص ص ٢٥-٣٠].

ب) تطبيقات التعليم التعاوني

بدأ التعليم التعاوني في مؤسسات التعليم العالي في أوائل القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تطور وانتشر في نهاية السبعينات نتيجة لصدور بعض الأنظمة والقوانين التي تشجع على هذا النمط من التعليم. ومما يؤكد نجاح هذا النمط من التعليم مساهمة ٨٠٪ من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة في هذا النمط من التعليم. وانتشر التعليم التعاوني بعد ذلك في الدول الصناعية مثل كندا، وبريطانيا، وألمانيا، واليابان، والسويد. وانتشر التعليم التعاوني بعد ذلك في بعض الدول الأقل تقدما مثل الهند وفيتنام وماليزيا وغيرها [٣٨، ص ص ١٠-١٥].

جـ) مبررات الأخذ بالتعليم التعاوني

١- يسهم التعليم التعاوني في تخفيف الضغط على الجامعات والكليات ورفع طاقتها الاستيعابية لمقابلة الطلب الاجتماعي المتزايد. حيث ينتقل جزء كبير من طلاب الصفوف العليا في الجامعات والكليات إلى مؤسسات العمل، خاصة أن مثل هذا النمط من التعليم يمكن أن يكثف في التخصصات العلمية والتطبيقية التي يحتاجها سوق العمل.

٢- يسهم التعليم العالي التعاوني في زيادة ارتباط مؤسسات التعليم العالي بسوق العمل ومعرفة احتياجاته ومطالبه، مما يسهم في تكييف برامج ومناهج التعليم العالي لتلبية تلك الاحتياجات والمطالب وزيادة الملاءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

٣- يساهم مثل هذا النمط من التعليم في تفعيل دور القطاع الخاص في مسيرة التعليم العالي، ويسهل كذلك عملية استيعاب مخرجات التعليم في سوق العمل، حيث يتوافر لهذه الشريحة الخبرة الكافية التي تؤهلهم إلى الانخراط في العمل مباشرة.

٥- التشغيل المسائي الكامل للجامعات

كثير من جامعات المملكة لا تعلم في المساء إلا في نطاق ضيق، على مستوى بعض المواد وبعض التخصصات وتنتهي في ساعات مبكرة من المساء. والذي نقترحه هو التشغيل الكامل للجامعات في التخصصات العلمية التطبيقية التي يعاني سوق العمل من نقص فيها. وذلك بأن تعمل الجامعة في فترتين كاملتين، فترة تنتهي عند الساعة الرابعة لتبدأ بعدها الفترة الثانية حتى العاشرة ليلا.

وطلاب الفترة الثانية قد يبقون مدة أطول في الجامعة، كأن تكون مدة البكالوريوس في الفترة المسائية خمس سنوات مقابل أربع سنوات في الصباح، كذلك يمكن أن تقدم دبلومات قصيرة (تتراوح بين سنة وسنتين)، لخريجي الثانوي لإعدادهم لسوق العمل في بعض التخصصات.

ويعد التشغيل المسائي الكامل للجامعات، خيارا مجديا اقتصاديا حيث لا يتطلب سوى زيادة في أعضاء هيئة التدريس والتوسع في المعامل والمختبرات، ويؤمن الاستغلال الأمثل للطاقم الإداري الموجود مع التوسع المحدود في ذلك. والتشغيل المسائي يمثل الاستخدام الأمثل للمباني، والمنشآت، ومرافق الخدمات، والأجهزة، والمعامل، وخاصة التي لها أعمار محدودة.

٦- التعليم القائم على الأوقاف

يعد الوقف الركيزة الأساسية في نشر العلم وتقدمه في تاريخ الأمة الإسلامية، حيث ساهمت المؤسسات والأموال الوقفية بدور فاعل في تنمية التعليم والصرف عليه في مراحله المختلفة، وبذلك أنشئت المدارس، والمكتبات، والجامعات التي ترعاها أموال الأوقاف في كثير من أنحاء العالم الإسلامي. ولكن دور الوقف في العملية التعليمية بدأ يتراجع في الوقت الراهن وأصبح محصورا في بعض الأنشطة [٣٩، ص ص ١٦-٢١].

ونظرا للطلب المتزايد على التعليم العالي وعجز المؤسسات التعليمية عن استيعاب هذا الطلب، وللحاجة الماسة في افتتاح مزيد من الكليات والجامعات، فيمكن توجيه الموسرين وتشجيعهم على المساهمة في الوقف على المؤسسات التعليمية العليا وتفعيل الأوقاف القائمة في هذا المضمار. ومثل هذا العمل يحتاج إلى جهد مكثف وعمل توعوي منظم حتى يمكن أن يثمر في مؤسسات تعليمية فاعلة.

وقصر الكليات الوقفية على العلوم التطبيقية والعلمية التي يحتاجها سوق العمل سوف يسهم كذلك في الحد من هيمنة التخصصات النظرية، ويلبي بعض الطلب الاجتماعي المتزايد على مؤسسات التعليم العالي.

٧- التعليم الأهلي

يعد التعليم العالي الأهلي أحد الخيارات التي يمكن الأخذ بها لتوفير مشقة السفر والاغتراب على السعوديين الذين يذهبون للخارج من أجل مواصلة التعليم العالي، كذلك هناك قرابة ١٥٪ من خريجي التعليم الثانوي من غير السعوديين، وهذا النمط من التعليم يمكن أن يكون خيارا مناسبا لهم لمواصلة الدراسة. ومن جانب آخر، ينبغي أن يقتصر التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية على التخصصات العلمية التطبيقية والتي يحتاجها سوق العمل، وتوضع له الضوابط والمعايير التي تضمن استمرار جودته.

٨- اقتراحات حول برامج التعليم العالي القائمة

بالإضافة إلى أنماط التعليم العالي المقترحة، نقدم بعض التوصيات والمقترحات المتعلقة ببنية وبرامج التعليم العالي القائمة التي يمكن أن تجعل التعليم العالي أكثر ملاءمة لمطالب التنمية. وهذه التوصيات على النحو الآتي:

١- تقليص بعض التخصصات النظرية في التعليم الجامعي، خاصة بعض التخصصات الاجتماعية والأدبية، والتي يعاني خريجوها من عدم وجود فرص عمل ملائمة سواء في القطاع العام أو الخاص. وهذه يمكن تحقيقه من خلال دمج الأقسام المتشابهة مع بعضها البعض. ومثال ذلك، دمج قسم الخدمة الاجتماعية ليصبح شعبة في قسم الاجتماع، ودمج قسم الإعلام ليصبح شعبة في قسم اللغة العربية، ودمج قسم الآثار ليصبح شعبة في قسم التاريخ، وعلى ذلك تقاس الأقسام الأخرى التي أصبحت حاجة سوق العمل لها محدودة.

٢- قصر الأقسام التي حاجة سوق العمل لها محدودة على المراكز الرئيسة للجامعات وقفل الأقسام المشابهة في الفروع.

٣- في ضوء تراجع الطلب على التربويين في القطاع التعليمي، ينبغي إعادة النظر في أعداد كليات التربية الموجودة خارج المراكز الأساسية للجامعات، وعلى ذلك تقاس الكليات الأخرى التي لا يحتاجها سوق العمل.

٤- في ضوء الاقتراحات السالفة، ووجود الإمكانات بعد التقليص المقترح، فإننا نقترح تحويل فروع الجامعات الموجودة في القصيم والمدينة المنورة إلى جامعات متخصصة في المجالات العلمية والتطبيقية.

٥- ورغم كثرة أنماط التعليم المقترحة، إلا أن خريجي التعليم الثانوي سوف يتضاعفون بأعداد كبيرة تفوق قدرات مؤسسات التعليم العالي في المستقبل، لذلك نقترح إعادة النظر في طبيعة التعليم الثانوي. وذلك بتوسيع قاعدة التعليم الفني والمهني في المرحلة الثانوية ليشاطر التعليم العام، وذلك بإعداد الأفراد لدخول سوق العمل بعد الثانوي مباشرة. وذلك يتطلب التوسع في الثانويات الصناعية والمعاهد الفنية والمهنية المتخصصة، والتي يعاني سوق العمل من نقص كبير فيها.

٦- تكثيف البرامج التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي وربطها مباشرة بمؤسسات ومتطلبات التنمية واحتياجات القطاع الخاص.

٧- إشراك القطاع الخاص في التخطيط للمناهج الدراسية.

الخاتمة

يتضح من خلال التحليل والمقارنات الإحصائية للمعلومات الإسقاطات الحسابية النتائج التالية:

١- شهد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية نهضة كبيرة، حيث قفز منسوبو التعليم العالي من ٧,٠٠٠ طالب في عام ١٣٩٠هـ إلى ٢٨١,٠١٨ طالبا وطالبة في عام ١٤١٧هـ.

٢- رغم التوسع في التعليم العالي، إلا أن الطلب الاجتماعي يفوق بكثير قدرات مؤسسات التعليم العالي الاستيعابية، حيث تعمل مؤسسات التعليم العالي بطاقتها الاستيعابية في الوقت الراهن، وهناك قرابة ٣٠٪ من خريجي التعليم الثانوي لم يلتحقوا بمؤسسات التعليم العالي، كذلك يتوقع أن تتضاعف مخرجات التعليم الثانوي إلى أكثر من ثلاثة أضعاف خلال السنوات العشر المقبلة.

٣- ما زالت نسبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي متدنية مقارنة بالدول الصناعية، حيث تشكل ١٨٪ من إجمالي الفئة العمرية ١٩-٢٣ التي توازي سن الانخراط في التعليم العالي.

٤- يتسم التعليم العالي بارتفاع نسبة الإناث سواء الملتحقات بمؤسسات التعليم العالي أو بالدفعات المتخرجة حديثا.

٥- يغلب على مخرجات التعليم العالي التخصصات النظرية والتربوية، حيث تشكل ٧٩٪ من مجموع مخرجات التعليم العالي في خمس السنوات الماضية، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة في المستقبل لزيادة الملتحقين بهذه التخصصات في الوقت الراهن. بينما الطلب في سوق العمل يتجه نحو التخصصات الفنية والعلمية التطبيقية. ويتضح ذلك من التركيبة المهنية للعمالة الوافدة حيث تشكل العمالة الوافدة ٦٠٪ من إجمال القوى العالمة في

١٤١٣هـ، أكثر من ١٩٪ من إجمالي العمالة الوافدة يحمل تعليما عاليا، وبذلك فكثير من مخرجات التعليم العالي في الوقت الراهن من التخصصات النظرية والأدبية لا تتلاءم مع احتياجات سوق.

٦- يتسم القطاع الحكومي، وهو المستهلك الأول المخرجات التعليم العالي، بالتشبع في أغلب احتياجاته الوظيفية، حتى قطاع التربية والتعليم بدأ في الاكتفاء من أغلب التخصصات.

٧- يعمل في القطاع الصناعي ٥٦٦,٩١٠ نسمة في عام ١٤١٤هـ ويتوقع أن يرتفع هذا العدد ليصل إلى ٦٢١,٦٠٠ نسمة في عام ١٤٢٠هـ.

وبناء على خصائص المجتمع السعودي السابق ذكرها والتي تمثل : الطلب الاجتماعي الكبير والمتزايد، وعجز مؤسسات التعليم العالي عن تلبية هذا الطلب، واحتياجات التنمية المتجددة والمتزايدة، وعدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على مقابلة هذه الاحتياجات أو مواكبة مستجدات سوق العمل، فإن هذه الدراسة اقترحت التوسع في بعض أنماط التعليم القائمة واقتراح بعض البدائل على النحو الآتي :

١- التوسع في الكليات التقنية القائمة والكليات المتوسطة الشاملة، لتخفيف الضغط على الجامعات وإعادة التوازن بين التخصصات النظرية والتطبيقية، وإمداد سوق العمل بالعمالة الوسطى، والتي يمثل تركيب القوى العاملة نقصا كبيرا فيها.

٢- التشغيل المسائي الكامل للجامعات في التخصصات العلمية التطبيقية التي يعاني سوق العمل من نقص فيها.

٣- التوسع في الانتساب حيث يلبي الحاجة الاجتماعية عند الأفراد والرغبة في التنمية الذاتية من خلال التعلم واكتساب المعرفة والمهارات، ويخفف كذلك الطلب المتزايد على الدراسة المنتظمة.

٤- تبني نموذج التعليم التعاوني حيث يسهم في تخفيف الضغط على الجامعات والكليات ورفع طاقتها الاستيعابية لمقابلة الطلب الاجتماعي المتزايد، خاصة أن مثل هذا النمط من التعليم يمكن أن يكثف في التخصصات العلمية والتطبيقية التي يحتاجها سوق العمل.

٥- تبني نموذج التعليم العالي القائم على الوقف لمقابلة الطلب المتزايد على التعليم العالي وقصر الكليات الوقفية على العلوم التطبيقية والعلمية.

٦- التوسع في التعليم العالي الأهلي حيث يوفر بديلا جيدا من السفر للخارج. وأن يقتصر التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية على التخصصات العلمية التطبيقية والتي يحتاجها سوق العمل.

٧- تقليص التخصصات النظرية في الجامعات القائمة والتي يواجه المتخرجون منها صعوبة في الحصول على فرص للعمل، والتوسع في افتتاح جامعات جديدة تركز على الدراسات العلمية والتطبيقية.

المراجع

[١] فرجاني، نادر. *التنمية البشرية في مصر رؤية بديلة*. القاهرة: المشكاة، ١٩٩٤م.

[٢] الإبراهيم، عبدالرحمن حسن. *التعليم العالي والتنمية في دولة قطر*. الدوحة: جامعة قطر، ١٩٩٧م.

[٣] الخطيب، محمد شحاته، وآخرون. *واقع التنمية وخططها المستقبلية في دول مجلس التعاون ودور التربية في تلبية احتياجاتها*. الكويت: المركز العربي للبحوث والتربية لدول الخليج، ١٤١٥هـ.

[٤] الفارس، عبد الرزاق. "التعليم العالي وسوق العمل في دولة الإمارات العربي المتحدة." دبي، ندوة الثقافة والعلوم، ١٩٩٦م.

[٥] الحميدي، عبدالرحمن بن سعد، وآخرون. "أنماط التعليم العالي وتجديداته." بحث غير منشور مقدم إلى وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤١٨هـ.

[٦] مكتب التربية العربي لدول الخليج. ملخص ورقة عمل "واقع الجامعات في دول الخليج العربي. *وقائع الندوة الفكرية الثالثة*. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤٠٧هـ.

[٧] الداود، عبد المحسن سعد. *التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، بداياته وتطوره*. الرياض: دار أركان للنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ.

[٨] السيف للدراسات والاستشارات الاقتصادية والإدارية. *دراسة الجدول الاقتصادية لإنشاء كلية جامعية بمنطقة حائل*. دراسة مقدمة لوزارة التعليم العالي، ١٤١٦هـ.

[٩] وزارة التعليم العالي. *نشرة أولية لأهم المعلومات الإحصائية عن التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية للعام الدراسي ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م*. الرياض: الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، ١٤١٧هـ.

[١٠] وزارة التعليم العالي. *المؤشرات الإحصائية عن تطور التعليم العالي، من عام ١٤٠٠هـ إلى عام ١٤١١هـ*. الرياض: الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي، ١٤١٢هـ.

[١١] وزارة التعليم العالي. *إحصاءات التعليم العالي*. الرياض: الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، ١٤١٧هـ.

[١٢] وزارة التعليم العالي. *إحصاءات التعليم العالي*. الرياض: الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، ١٤١٦هـ.

[١٣] وزارة التخطيط. *الكتاب الإحصائي السنوي*، العدد الواحد والثلاثون. الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة، ١٤١٥هـ.

[١٤] مجلس القوى العاملة. *التقرير الرابع عشر عن أوضاع التعليم الفني والتدريب بالمملكة العربية السعودية ١٤١٥هـ*. الرياض: الأمانة العامة، ١٤١٦هـ.

[١٥] مجلس القوى العاملة. *التقرير الخامس عشر عن أوضاع التعليم الفني والتدريب بالمملكة العربية السعودية ١٤١٦هـ*. الرياض: الأمانة العامة، ١٤١٧هـ.

[١٦] المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني. *التقرير الإحصائي*. الرياض: الإدارة العامة للتخطيط والميزانية، ١٤١٧هـ.

[١٧] مصلحة الإحصاءات العامة. *النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية*. الرياض: وزارة التخطيط، د. ت.

[١٨] فهمي، محمد سيف الدين. "اتجاهات التغيير والتطوير في التعليم الجامعي وموقف جامعات دول الخليج منها." *رسالة الخليج العربي*، ٩، ع٢٨ (١٤٠٩هـ)، ١٢٧-١٥٢.

[١٩] كامل، عمر بن عبد الله. *تخطيط التعليم العالي في المملكة في ضوء احتياجات سوق العمل ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية*. الرياض: وزارة التعليم العالي، ١٤١٨هـ.

[٢٠] خلف، عمر محمد. "الاتجاهات الحديثة للتعليم العالي في العالم." *وقائع الندوة الفكرية الخامسة لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج*. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤١٥هـ، ٢٢٣-٢٦٣.

[٢١] وزارة التعليم العالي. *إحصاءات التعليم العالي*. الرياض: الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، ١٤١٣هـ.

[٢٢] وزارة التعليم العالي. *إحصاءات التعليم العالي*. الرياض: الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، ١٤١٤هـ.

[٢٣] وزارة التعليم العالي. *إحصاءات التعليم العالي*. الرياض: الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، ١٤١٥هـ.

[٢٤] وزارة المعارف. *نشرة أولية تصدر عن التطوير التربوي*. الرياض: وزارة المعارف، ١٤١٨هـ.

[٢٥] الرئاسة العامة لتعليم البنات. *نشرة أولية تصدر عن الإدارة العامة للتخطيط في الرئاسة العامة لتعليم البنات*. الرياض: الرئاسة العامة لتعليم البنات، ١٤١٧هـ.

[٢٦] الرشيد، محمد الأحمد، وحمد بن محمد البعادي. "الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي في دول الخليج العربية ومدى ارتباطها بخطط التنمية وبرامجها." *وقائع الندوة الفكرية الخامسة لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج*. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤١٥هـ، ١٥٣-٢٨٧.

[٢٧] وزارة الداخلية، "العمالة الوافدة وقضايا الإحلال." ورقة عمل مقدمة لندوة توظيف العمالة الوطنية في القطاع الأهلي، الرياض، رجب ١٤١٦هـ.

[٢٨] وزارة التخطيط. *خطة التنمية السادسة، ١٤١٥هـ-١٤٢٠هـ*. الرياض: مطابع وزارة التخطيط، ١٤١٦هـ.

[٢٩] الرشيد، محمد بن أحمد. "التعليم العالي وسوق العمل." *ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية*. الرياض: وزارة التعليم العالي، ١٤١٨ هـ.

[٣٠] كريم الدين، عبدالله. *الكلية المتوسط الشاملة: مفهومها، وتطبيقاتها*. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٢م.

[٣١] الخطيب، محمد شحاته. *التعليم الفني في نظام التعليم في المملكة العربية السعودية*. الرياض: دار الخريجي، ١٤١٣هـ.

[٣٢] الأمانة العامة للاتحاد العربي للتعليم التقني. *دراسة واقع التعليم العالي المتوسط (الفني والمهني) بالدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج*. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤٠٨هـ.

[٣٣] الشبيلي، عبدالرحمن بن صالح، وآخرون. "دراسة عن وضع الانتساب في مؤسسات التعليم العالي." دراسة غير منشورة مقدمة لوزارة التعليم العالي، الرياض، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

[٣٤] البلاع، فوزية بنت محمد بن صالح. "تقويم نظام الانتساب الموجه بجامعة الإمارات العربية المتحدة." رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية التربية، ١٤١٧هـ.

[٣٥] السيد، عبد العاطي السيد، وآخرون. صعوبات الدراسة بالانتساب ومقترحاته لحلها: دراسة استطلاعية لاتجاهات الطلاب. جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، عمادة الانتساب، ١٤٠١هـ.

[٣٦] العبدالله، منيرة بنت محمد بن عثمان. "الهدر التربوي لنظام الانتساب بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية." رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية التربية، ١٤١٥هـ.

[٣٧] حبيب، قائقة سعيد. "تقويم أساليب الاتصال التعليمي والخدمات الإرشادية بنظام الانتساب بجامعة الملك عبدالعزيز." رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية التربية، ١٤١٢هـ.

[٣٨] السلطان، فهد بن سلطان محمد. *التعليم التعاوني وإمكانية الإفادة منه في المواءمة بين مخرجات التعليم العالي والحاجات الفعلية لسوق العمل في المملكة العربي السعودية*. الرياض: جامعة الملك سعود، مركز البحوث التربوية، ١٤٢٠هـ.

[٣٩] المعيلي، عبدالله بن عبدالعزيز. *دور الوقف في العملية التعليمية*. الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢٠هـ.

Development Requirements of Higher Education: A Descriptive and Analytical Study about the Capability of Higher Education to Meet Development Requirements and Social Demand in Saudi Arabia

Ibrahim M.H Al-Abdullah
Assistant Professor, Dept.of Sociology,
College of Social Sciences, Imam Mohammad Ibn Saud Islamic Univ., Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. This study aims at analyzing higher education in Saudi Arabia at the present time, and determining to what extent it meets development requirements and social demand. It also aims to present ideas and alternatives in which higher education could adapt in order to meet social and development demands.

The study depended on analytical description which represents a thorough description of the higher education establishments. This has been done with reference to the official statistics which represent general education outcomes, population growth and social demand. It also gives a diagnosis of the capability of higher education facilities, estimated needs in the future and the process necessary to calculate the social demand on these establishments in the future.

The study shows the following :

1- There is a rapid increase in population growth in which the yearly average of this growth is 3.7%. Those who are below the age of 20 represent 60% of the total population.

2- Higher education establishments are working with their full capacity at the present time. The number of secondary school graduates is expected to double three times during the coming ten years, so higher education establishments will be unable to meet the social demands either at the present time or in the future.

3- Higher education outcomes are dominated by the educational and theoretical studies which form 79% of the total outcomes in the last five years, whereas the workforce demands technical and applied sciences. So, many literary and theoretical fields are not demanded by the workforce market at present time.

4- The public sector, which is the target of many higher education graduates, is now in no need of them. The general education sector is totally covered in most fields. So, the private sector is expected to attract most graduates.

5- Foreigners formed 60% of the total workforce in the year A.H. 1413; 19% of them held higher education qualifications.

In the light of these results, the study has presented the following recommendations: enlarge the different higher education styles such as community colleges, higher technical education, cooperative learning, charity-based learning, non-regular directed study, private higher education, night universities, and, finally, revising the existing educational programs.